



الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة _ غرداية _

كلية العلوم الاقتصادية و تجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر

ميدان : العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

شعبة : علوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد كمي و إحصاء

قياس اثر التضخم على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر خلال المدة (2024/1983)

من إعداد الطالبة : تحت إشراف الأستاذ :

حميدات عمر

نواصر مارية

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2026/ 06/ 03

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
حمزة عمي سعيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	رئيسا
حميدات عمر	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مشرفا
نعاس صلاح دين	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مناقشا

2026/2025:





الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة _ غرداية _

كلية العلوم الاقتصادية و تجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر

ميدان : العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

شعبة : علوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد كمي و إحصاء

قياس اثر التضخم على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر خلال المدة (2024/1983)

تحت إشراف الأستاذ :

حميدات عمر

من إعداد الطالبة :

نواصر مارية

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2026/ 06/ 03

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
حمزة عمي سعيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	رئيسا
حميدات عمر	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مشرفا
نعاس صلاح دين	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مناقشا

2026/2025:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر وعرفن



بسم الله الرحمن الرحيم

حمد الله الذي وفقني لإتمام هذا العمل ، اللهم صلي و سلم وبارك على سيدنا محمد و

على آله و صحبه اجمعين

بداية أتقدم بخالص الشكر و التقدير إلى أستاذ فاضل المشرف حميدان عمر و كذلك

لأستاذة نسيب أميرة

على ما بذلوه من جهد و توجيه سديد طوال فترة إعداد المذكرة ، وعلى صبرهم و

ملاحظاتهم قيمة التي ساهمت بتطوير هذا

العمل

وأوجه بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمة و ذلك

على قبولهم مناقشة هذه مذكرة وعلى ملاحظاتهم التي أمنت هذا عمل و أضافت عليه

طابعا أكاديميا

متميزا

وأشكر أيضا كل من ساندني من زملاء و أفراد عائلة وعلى رأسهم والدي الكريمين لولا

دعمهما لما وصلت لهذه مرحلة



شكر جليل للجميع

الإهداء



أهدي عملي هذا

إلى والدي الكريمين

و ثم إلى نفسي إلى سعة جاهدة لتحقيق هذا إنجاز

و إلى أخوتي و أخواتي

و إلى كافة الأهل و الأقارب و زملائي و أصدقائي

نواصر مارية



الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى تحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم و النمو الاقتصادي وتحديد طبيعة العلاقة و اتجاهها بين متغيرين محل دراسة ، من أجل وصول للهدف نطرح إشكالية حول مدى تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1983 الى 2024 ، حيث تم إستخدام اسلوب القياسي بالاعتماد على نموذج ARDL ، وذلك من خلال الاعتماد على برامج التحليل الإحصائي والقياسي و على رأسها STATA 17 و EVIEWS13 من أجل معالجة بيانات و تقدير النموذج .

توصلت نتائج أن معامل تصحيح الخطأ سالب و معنوي ، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات ، مع سرعة تعديل سريعة قدرت ب (83.03%) نحو التوازن .

كلمات المفتاحية : التضخم ، النمو الاقتصادي ، الجزائر ، ARDL

Summary:

This study aims to verify the existence of a long-term equilibrium relationship between inflation and economic growth and to determine the nature and direction of this relationship between the two variables under study. To achieve this objective, we examine the extent to which inflation has affected economic growth in Algeria during the period from 1983 to 2024. We employed the standard approach using the ARDL model, relying on statistical and econometric analysis software, primarily STATA 17 and EVIEWS 13, to process the data and estimate the model.

The results indicate that the error correction coefficient is negative and significant, suggesting the existence of a long-run equilibrium relationship between the variables, with a rapid adjustment rate estimated at 83.03% toward equilibrium.

Keywords: inflation, economic growth, Algeria, ARDL

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

الرقم	العنوان
I	شكر و عرفان
II	إهداء
III	الملخص
V	الفهرس
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
IX	قائمة الملاحق
أ_هـ	مقدمة عامة
	الفصل الأول : الإطار النظري لأثر التضخم على النمو الاقتصادي
2	المبحث الأول : أدبيات النظرية للتضخم و النمو الاقتصادي
2	المطلب الأول : التضخم : (المفهوم ، أنواع ، أسباب)
7	المطلب الثاني : النمو الاقتصادي (المفهوم ، محدداته ، نظرياته)
13	المبحث الثاني : العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي
13	المطلب الأول : علاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي عند كلاسيك والنيوكلاسيك
16	المطلب الثاني : علاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي عند الكنزيين والنقديين
17	المبحث الثالث : الأدبيات تطبيقية للتضخم والنمو الاقتصادي
17	المطلب الأول : دراسات السابقة متعلقة بموضوع الدراسة
22	المطلب الثاني : مقارنة بين الدراسة الحالية و دراسات السابقة
	الفصل الثاني : الدراسة القياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي
27	المبحث الأول : إطار المنهجي وبناء نموذج الدراسة
27	المطلب الأول : البيانات و متغيرات الدراسة
29	المطلب الثاني : عرض نموذج الدراسة
31	المبحث الثاني : استكشاف بيانات الدراسة
31	المطلب الأول : تمثيل بيانات وإحصاءات الوصفية
40	المطلب الثاني : دراسة الإستقرارية و مصفوفة ارتباطات
47	المبحث الثالث : تقدير نموذج الدراسة
47	المطلب الأول : تقدير نموذج ARDL
50	المطلب الثاني : تقدير معلمات نموذج و اختبارات التشخيصية

53	الخاتمة
57	المراجع
59	الملاحق

قائمة الجداول و الاشكال و الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة
1.1	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات العربية	23
2.1	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية	24
1.2	متغيرات الدراسة	28
2.2	إحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	37
3.2	مصفوفة الارتباطات لمتغيرات الدراسة	40
4.2	اختبارات الاستقرار لكل من ADF و PP	42
5:2	اختبارات الاستقرار في ظل تغيرات الهيكلية ل LS و ZA	45
6.2	اختبار الحدود Bound test	48
7.2	تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل	50
8.2	تقدير معلمات النموذج في الأجل القصير	52
9.2	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	54
10.2	اختبار عدم ثبات التباين للبواقي	55

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان	رقم الشكل
5	مخطط توضيحي لأنواع التضخم	1.1
9	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	2.1
31	يمثل منحنى بياني لمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر (2024/1983)	1.2
33	يمثل منحنى بياني لمعدل التضخم في الجزائر (2024/1983)	2.2
35	يمثل منحنى بياني لمعدل الصادرات في الجزائر (2024/1983)	3.2
36	يمثل منحنى بياني لمعدل الانفاق الحكومي في الجزائر (2024/1983)	4.2
49	تحديد درجة التأخير المتلى	5.2
53	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	6.2
56	نتائج اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج	7.2
57	اختبار البنية الخطية و اللاخطية	8.2

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	صفحة
01	احصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	59
02	نتائج الاستقرارية لمعدل النمو الاقتصادي حسب Philips-Perron	59
03	نتائج الاستقرارية لمعدل النمو الاقتصادي حسب Dickey Fuller Augments	60
04	نتائج الاستقرارية لمعدل التضخم حسب Dickey Fuller Augments	60
05	نتائج الاستقرارية لمعدل النمو التضخم حسب Philips-Perron	61
06	نتائج الاستقرارية للإنفاق الحكومي حسب Dickey Fuller Augments	62
07	نتائج الاستقرارية للإنفاق الحكومي حسب Philips-Perron	62
08	نتائج الاستقرارية للصادرات حسب Dickey Fuller Augments	63
09	نتائج الاستقرارية للصادرات حسب Philips-Perron	63
10	نتائج الاستقرارية في ظل تغيرات الهيكلية للتضخم حسب lee strazicich test	64
11	نتائج الاستقرارية في ظل تغيرات الهيكلية لمعدل النمو الاقتصادي حسب zivot andrawz test	65
12	نتائج الاستقرارية في ظل تغيرات الهيكلية للإنفاق الحكومي حسب zivot andrawz test	66
13	يمثل نتائج تحديد درجة التأخير المثلى للنموذج حسب معيار Akaike information criteria	67
14	يمثل نتائج التقدير نموذج ARDL	68
15	يمثل نتائج اختبارات التشخيصية	69

المقدمة

أ_توطئة :

تسعى أغلب الدول الى تحقيق الرفاهية لشعوبها و تلبية إحتياجاتهم و ذلك من خلال تحقيق معدلات النمو الاقتصادي مرتفعة ، ولتحقيق هذا الهدف لا بد من معالجة العديد من المشاكل التي تؤثر على تذبذب معدلات نمو الاقتصادي و أبرزها التضخم الذي يعتبر أحد أهم مشاكل الأساسية التي تواجه معظم واضعي السياسات الاقتصادية إذ أنه يعد حالة مرضية مرتبطة بجميع الاقتصادات العالمية التي عرفت ارتفاع ملحوظ في معدلاته في الأواني الأخيرة مما يجعل له تأثيرات كبيرة على الاقتصاد الكلي ومستوى معيشة الأفراد .

رغم تطرق لكبير على فحص العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي الا انها تعد من أكثر قضايا خلافا في الاقتصاد التي تمت مناقشتها ومعالجتها في تاريخ الأدبيات الاقتصادية ، ويظهر جوهر هذا خلاف في مساهمته لتوفير الأدلة النظرية و تجريبية حيث تم توصل الى ثلاث أنواع من علاقة التي تربط التضخم بالنمو الاقتصادي هناك من يرى أن تضخم له آثار ايجابية بحيث يكون محفز للنمو الاقتصادي و جانب اخر يرى أن للتضخم آثار سلبية على النمو الاقتصادي وهناك من يقول أنه لا توجد علاقة بينهما .

تسعى دولة الجزائر الى إيجاد حلول لظاهرة التضخم على النمو الاقتصادي التي من خلال تطبيقها تحقق معدلات نمو اقتصادي مقبولة وتهدف الى رفع المستوى المعيشي للأفراد.

ب_ طرح الإشكالية :

ولقد شهدت جزائر تقلبات كبيرة في معدلات التضخم والتي أثر بشكل واضح على تذبذب معدلات نمو الاقتصادي و بالتالي تأثير على مستوى معيشي للمجتمع ولمعرفة وتحديد حلول مناسبة لا بد أولا من تحديد وتوضيح أثر معدلات التضخم على النمو الاقتصادي و من خلال هذا يمكننا صياغة الاشكالية تالية :

ما تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال المدة من 1983 الى 2024 ؟

ومن خلال هذه الاشكالية يمكننا طرح مجموعة تساؤلات :

الأسئلة الفرعية : من إشكالية رئيسية يمكننا اشتقاق بعض اسئلة الفرعية :

- هل يؤثر التضخم بشكل سلبي أو إيجابي على النمو الاقتصادي ؟
- هل توجد علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين التضخم و النمو الاقتصادي في جزائر ؟
- هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم و النمو الاقتصادي في جزائر ؟

ت_فرضيات الدراسة :

من أجل الإجابة على التساؤلات نطرح الفرضيات التالية :

- وجود أثر سلبي و معنوي للتضخم على النمو الاقتصادي
- توجد علاقة خطية ذات دلالة إحصائية تربط التضخم بالنمو الاقتصادي في الجزائر.
- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم و النمو الاقتصادي في جزائر .

ث_أهداف الدراسة :

تهدف دراسة الموضوع بالتحديد إلى :

- تحديد اتجاه العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي .
- تحديد أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر .
- التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم و النمو الاقتصادي .
- ربط النظريات الاقتصادية مفسرة لكل من التضخم و النمو الاقتصادي بالواقع عن طريق دراسة القياسية وتحليل الاحصائي .

ج_أهمية الدراسة :

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على أحد أهم المواضيع الاقتصادية و الأكثر طرحا على ساحة الأكاديمية و هي معرفة العلاقة التي تربط بين التضخم و النمو الاقتصادي في دولة الجزائر من منظور غير تقليدي ، وذلك من خلال اعتماد على نماذج قياسية ،وهو ما يشكل إضافة نوعية للدراسة لأن هذه الدراسة تعتمد على منهجية قياسية حديثة لفهم التفاعلات الحاصلة بين هذين المتغيرين بشكل واضح و دقيق .

ح_مبررات اختيار موضوع :

1/دوافع ذاتية :

- رغبة شخصية في بحث حول موضوع.
- الاهتمام بدراسة واقع الاقتصاد الجزائري .
- الميل الى استخدام اساليب القياس الحديثة .

2/دوافع موضوعية :

- الأهمية الكبيرة لموضوع التضخم و النمو لاعتبارهما مؤشرات تعكس استقرار الاقتصادي
- تزايد معدلات التضخم وتقلبات الحاصلة تستدعي دراسة طبيعة علاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي
- اختلاف نتائج دراسات السابقة حول موضوع يستدعي المزيد من البحث والتحليل حوله.

خ_حدود الدراسة :

تشمل هذه الدراسة الحدود الآتية :

1/ **الحدود الزمنية :** تمتد فترة الدراسة من 1983 الى 2024 وهي فترة كافية لرصد التحولات الحاصلة في عينة مدروسة .

2/ **الحدود المكانية :** تناولت الدراسة اقتصاد دولة الجزائر .

3/ **الحدود الموضوعية :** تركز الدراسة على دراسة تحليل العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي دون تطرق للعوامل التي تؤثر على نمو الاقتصادي بشكل مباشر و تفصيلي .

د_منهجية الدراسة و الأدوات المستخدمة :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة ونظر الى جميع الجوانب الموضوع تم الاعتماد على منهجيتين ، استخدم المنهج الوصفي من أجل استعراض الأدبيات المتعلقة بالتضخم و كذلك النمو الاقتصادي ، ومنهج تحليلي قياسي من أجل تقديم نموذج يفسر العلاقة التي تربط بين التضخم و النمو الاقتصادي وذلك باستخدام منهجية ARDL وكذلك بعض الأساليب الإحصائية ، وبالنسبة للأدوات المستخدمة في هذه الدراسة هي

✓ البرامج الإحصائية متخصصة STATA 17

✓ وبرمجية EVIwez13

✓ اختبارات الإحصائية خاصة بأسلوب دراسة

ذ_تقسيمات البحث :

من أجل معالجة هذه الدراسة تم تقسيمها على نحو الآتي :

الفصل الأول المعنون بـ : الاطار النظري للتضخم و النمو الاقتصادي ، وذلك بالتطرق الى ثلاث

مباحث رئيسية وهي : المبحث الأول تضمن الأدبيات النظرية للتضخم و النمو الاقتصادي و المبحث الثاني تحت

عنوان العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي و المبحث الثالث تحت عنوان الأدبيات التطبيقية للتضخم و النمو

الاقتصادي ثم الفصل الثاني دراسة القياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث المبحث تضمن بناء نموذج الدراسة وتعرف على متغيرات المدرجة اما المبحث الثاني قمنا فيه باستكشاف بيانات الدراسة اما المبحث الثالث قمنا بتقدير نموذج ardl وفي أخير نختم موضوعنا هذا بتلخيص واختبار الفرضيات التي طرحت في مقدمة البحث ثم نعرض النتائج المتوصل إليها ، و أخيرا نقدم بعض اقتراحات بناء على نتائج التي توصلنا إليها وإضافة إلى أفاق البحث .

ر_نموذج الدراسة :

- ✓ المتغير المستقل : التضخم .
- ✓ المتغير التابع : النمو الاقتصادي .

ز_صعوبات الدراسة :

- أثناء انجازنا لهذا البحث الاكاديمي اعترضتنا بعض الصعوبات ومن أهمها نذكر ما يلي :
- ❖ صعوبة معالجة وتنظيف البيانات مثل وجود قيم الشاذة و القيم المفقودة و عدم تجانسها مما ادى الى إجراء معالجات إحصائية لضمان صفوة البيانات .
 - ❖ صعوبة اختيار نموذج القياسي المناسب في ظل تعدد نماذج القياسية و ضرورة توافق نموذج مع البيانات مما ادى ذلك الى قيام ببعض الاختبارات الإحصائية لتحديد نموذج ملائم .
 - ❖ تأثير بعض الأزمات و أحداث اقتصادية على نتائج الدراسة .

الفصل الاول :

الإطار النظري للتضخم و النمو الاقتصادي

الفصل الأول : الاطار النظري لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

تمهيد:

إن التضخم و النمو الاقتصادي من أبرز المواضيع التي نالت اهتمام الاقتصاديين وصناع القرار على مر

العصور ، لأن لها أثر كبير على استقرار الاقتصاد الوطني و ايضا على رفاهية الأفراد .

وفي ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة و التقلبات التي تشهدها معظم الاقتصاديات سواء كانت متقدمة أو نامية

فإن فهم العلاقة بين كل من التضخم و النمو الاقتصادي يحتاج أهمية كبيرة خاصة في ما يتعلق بتأثير أحدهما على

الأخر وطبيعة هذا التأثير ، سواء كان مباشر أو غير مباشر ، أنيا أو متأخر ، خطيا أو غير خطي .

ومن أجل للإحاطة الشاملة بخلفية الموضوع ، يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الأسس المفاهيمية

المرتبطة بكل من التضخم و النمو الاقتصادي مع تركيز على الاتجاهات الاقتصادية التي فسرت العلاقة بين كل من

التضخم و النمو الاقتصادي ، و كذلك عرض و تحليل الدراسات السابقة التي تناولت محاور القربية من الموضوع .

الفصل الأول : الاطار النظري لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

المبحث الأول : الأدبيات النظرية للتضخم و النمو الاقتصادي

يعتبر التضخم و النمو الاقتصادي من بين اهم وأبرز مؤشرات الكلية التي بدورها تعكس أداء الاقتصاد ومدى استقراره ، من خلال هذا المبحث نسلط ضوء على مفهوم كل من التضخم و النمو الاقتصادي .

المطلب الأول: التضخم : (مفهومه ،أنواعه وأسبابه)

يعد التضخم من أبرز الظواهر التي حظيت بإهتمام واسع في الفكر الاقتصادي ، كما يؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الاقتصادي ،وهذا ما يستدعي الى تطرق و تسليط ضوء عليه.

الفرع الاول : مفهوم التضخم

أولا : إيميل جام : عرف التضخم على انه الحركة الصعودية في الاسعار المستمرة ناتج عن الفائض الطلب الزائد عن قدرة العرض .¹

ثانيا :جوهانسون عرفه بأنه الارتفاع المتزايد و المستمر في الاسعار

ثالثا : كينز " هو الزيادة في القدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الانتاج أو زيادة الطلب الحقيقي في جو استخدام الكامل"²

رابعا :حسب النظرية الكمية للنقود :هو عبارة ظاهرة نقدية ، ويعني كل زيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار ، هذا التعريف بطبيعة الحال يقتضي أن الزيادة في كمية النقد هي السبب في حدوث ضغوط تضخمية³ .

من خلال هذه التعاريف يمكن قول ان حدوث التضخم نتيجة اضطراب في الوضع الاقتصادي ، وهذا بسبب عدم تناسب بين حجم النقود و السلع المتداولة ، ويظهر هذا عند ارتفاع العام في الاسعار و هذا يعد اقوى دليل لوجود التضخم .

¹ فيلالي عبد الباسط "اثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990/2020"مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة يحيى فارس مدية سنة 2021/2022 ص4

² شتوان ريمة "دراسة عتبة التضخم والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 / 2021" اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3 سنة 2024"2025 ص 46

³، السعيد هتهات" النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر " اطروحة دكتوراه ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، ص 3.

الفصل الأول : الاطار النظري لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

الفرع الثاني : أنواع التضخم

تصنف أنواع التضخم الى ثلاث معايير وهي كالتالي :

1/ معيار تحكم الدولة في جهاز الاسعار

1.1 : التضخم الظاهر او ما يسمى الصريح: هذا نوع من التضخم يظهر عندما لا يكون هناك تقابل

بين زيادة في الطلب الكلي و الانتاج و يحدث من خلاله ارتفاع الأسعار.⁴

1.2: التضخم المكبوت: هنا تكون دولة هي من تحدد سقفا للأسعار من أجل منع استمرار زيادة في

الأسعار.

2/ معيار مدى حدة التضخم:

1.2 : التضخم الزاحف : يمتاز هذا نوع بزيادة بطيئة في الأسعار في حدود 2% خلال سنة وهنا يكون

الطلب الكلي معتدلا وعليه ينتج عنه ارتفاع طبيعي على المدى الطويل قد لا يتعدى 15% خلال عشر سنوات ولهذا يسمى بالزاحف ومن خصائصه ما يلي⁵:

✓ النسبة : تكون زيادة بشكل دائم و متتالي في الأسعار حقيقية ولا تتطور بشكل سريع.

✓ الكيفية و الارتباط و ديناميكية السلوك الاجتماعي للطبقات.

✓ النمو والتزامه بميكانيزم التقدم النقدي .

2.2: التضخم الجامح : أشد أنواع التضخم فهو نتيجة حتمية لارتفاع شديد وسريع و مستمر في الأسعار

حيث يصعب على السلطات الحكومية التدخل للحد من تزايد الأسعار مما ينتج عنه اختيار النظام النقدي و بالتالي تنهار معه قيمة الوحدة النقدية.⁶

⁴ صفاء عبد الجبار الموسوي "التضخم الاقتصادي و التنمية الاقتصادية" الطبعة الاولى عمان _ الاردن 2015 ص 22
⁵ طلحة محمد "قياس اثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بالجزائر من 1970 الى 2017" اطروحة دكتوراه ، ص 27 جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان سنة جامعية 2018 / 2019

⁶ صحراوي محمد نجيب " دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة و التضخم في الجزائر 1980/2014" مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح سنة 2015 / 2016 ص 11

3/ معيار حسب مصدر الضغط

1.3: التضخم الناشئ عن الطلب :

يحدث هذا نوع عندما يفوق الطلب الكلي على العرض الكلي ، وهنا ينشأ فائض في الطلب ينعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وذلك نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية ⁷.

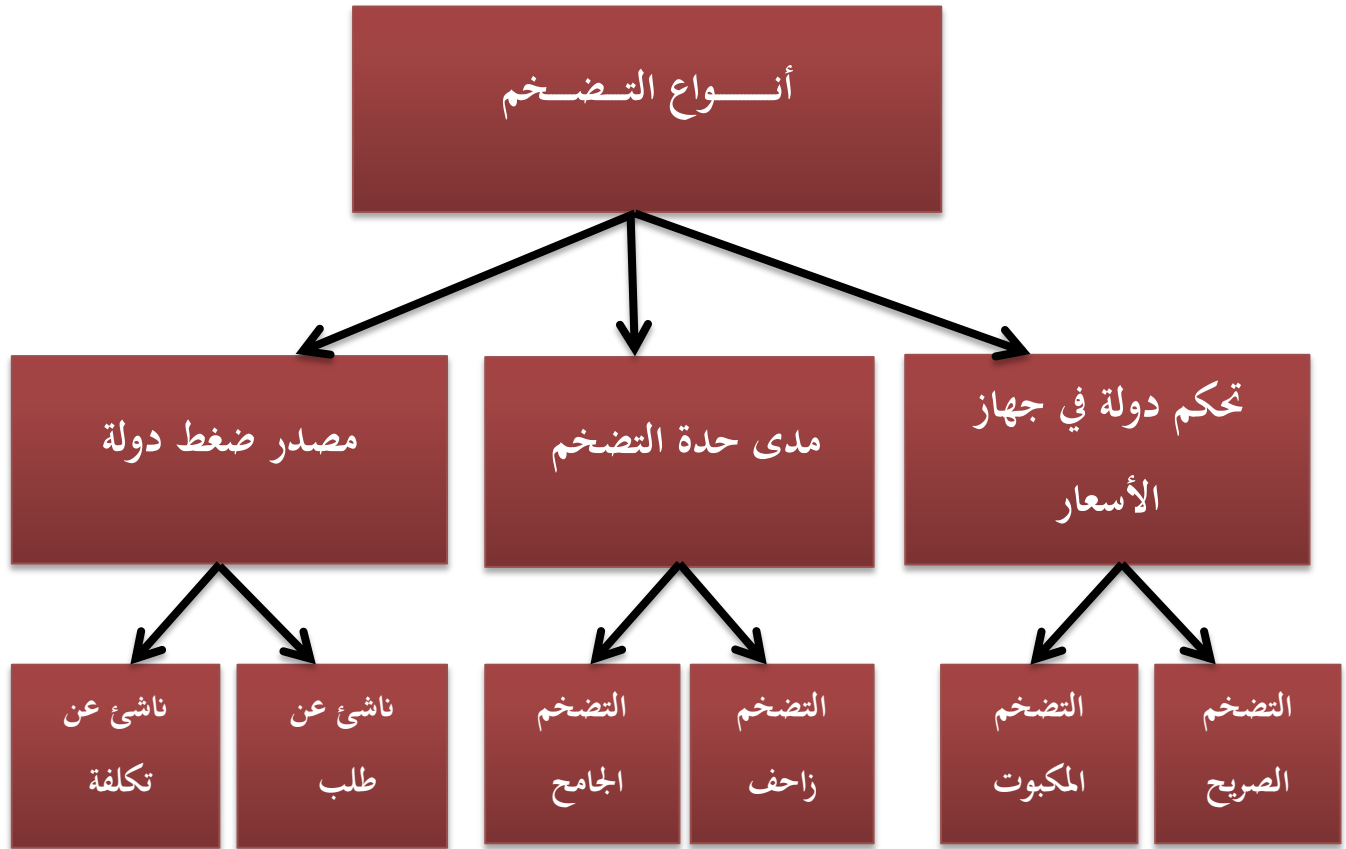
2.3: التضخم الناشئ عن التكلفة :

ترتفع أسعار الخدمات عناصر الإنتاج بنسبة أكبر من إرتفاع انتاجيتهم الحدية ⁸

⁷صفاء عبد الجبار الموسوي " مرجع سابق" ص 27
⁸صحراوي محمد نجيب" مرجع سابق" ص11

الفصل الأول : الاطار النظري لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

شكل رقم (1.1): يمثل مخطط توضيحي لأنواع التضخم



مصدر : من إعداد طالبة بناء على دراسات

الفصل الأول : الاطار النظري لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

الفرع الثالث: أسباب حدوث التضخم

1/ نظرية التضخم الهيكلية :

ينشأ هذا نوع عن اختلال في هيكل السوق و في توازن بين العرض و الطلب ، وهذا ما يسمح لبعض الوحدات الاقتصادية بفرض هيمنتها على السوق ، مما يدفعها لرفع أسعار منتجاتها على حساب المستهلكين .⁹

2/ نظرية تضخم التكاليف :

ترى هذه النظرية أن التضخم ناتج عن عوامل مؤسسية غير نقدية المرتبطة بالبنية الهيكلية للاقتصاد وبالتطور لغير متوازن بين قطاعاته إضافة عن الصراع حول توزيع الدخل و الثروات ، وهذا ما يترتب عنه إرتفاع في تكلفة عناصر الإنتاج ، وهذا الأمر ينعكس في نهاية على إرتفاع المستوى العام للأسعار¹⁰

3/ نظرية التضخم المستورد :

يقصد به انتقال عدوى التضخمية من الاقتصاد الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني عن طريق شراء السلع و الخدمات من الخارج ، أي ارتفاع الأسعار نتيجة انسياب التضخم العالمي إليها من خلال الواردات ويظهر هذا نوع من التضخم في الاقتصاديات النامية كونها أكثر انفتاحا على العالم الخارجي في اعتمادها الكبير على السلع

المستوردة¹¹

⁹ صفاء عبد الجبار موسوي "مرجع سابقة" ص 31

¹⁰ حسين لمحنط "مرجع سابق" ص 4

¹¹ مسعود لشهب "دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2022" مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة ، المجلد: 10 العدد: 02 - السنة: 2024، ص 15

الفصل الأول : الاطار النظري لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

المطلب الثاني : النمو الاقتصادي (مفهومه ، محدداته و نظرياته)

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا أساسيا يعكس تطور القدرة الانتاجية للاقتصاد عبر الزمن ، ويستخدم لقياس اداء الاقتصاد .

الفرع الاول : مفهوم النمو الاقتصادي

أولا : عرفه francois perroux :

يمثل النمو الاقتصادي الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر الإنتاج حسب الحجم لبلد ما، و المعبر عنه بواسطة الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية¹² .

ثانيا: عرفه سيمون كوزنتس :

هو زيادة قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها بحيث تكون هذه الزيادة متزايدة في القدرة مبنية على التقدم التكنولوجي.¹³

ثالثا: مفهوم النمو الاقتصادي: يعني الزيادة في ناتج القومي الاجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الاجمالي بين الفترتين أو إرتفاع معدل الدخل الفردي والذي هو عبارة عن الناتج المحلي مقسوم على عدد السكان.¹⁴

رابعا : من خلال هذه تعاريف يمكن القول وببساطة أن :النمو الاقتصادي هو زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو في متوسط الدخل الفردي خلال فترة زمنية معينة ،بما يعكس ذلك القدرة تحسن القدرة الانتاجية .

ويمكن حسابه من خلال العلاقة تالية¹⁵

$$100 \times \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي في سنة الحالية} - \text{الناتج المحلي الاجمالي في سنة السابقة}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي في سنة السابقة}}$$

¹² معط الله أمال "أثر سياسية الانفاق العام على النمو الاقتصادي " اطروحة دكتوراه ، جامعة أبوبكر تلمسان سنة 2021 ص 63.

¹³ سلطان النصراني "القطاع السياحي والنمو الاقتصادي" الطبعة الاولى 2018 دار الايام النشر و التوزيع عمان -الأردن ص118

¹⁴ محمود حسين الوادي "مبادئ علم الاقتصاد" الطبعة الاولى 2010 دار المسيرة للنشر و التوزيع عمان - الأردن ص343

¹⁵ <https://www.investopedia.com/terms/e/economicgrowthrate.asp>

الفصل الأول : الاطار النظري لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

الفرع الثاني :عناصر النمو الاقتصادي

أولا : رأس المال: يعني مجموعة الأصول و الموارد المنتجة، ويعتبر عنصر أساسي ومهما في تحقيق النمو الاقتصادي حيث يمثل رأس المال مؤشرا الذي يعكس مستوى ودرجة التجهيزات التقنية في الاقتصاد ضمن شروط محددة للظاهرة المدروسة ويسهم في دعم التقدم التقني ، في توسيع الطاقة الانتاجية من خلال مختلف أشكال الإستثمار.¹⁶

ثانيا : العمل: هو أحد العوامل الأساسية و المؤثرة في النمو الاقتصادي ،إذ يرتبط أساسا بحجم السكان وكذا تركيبته العمريّة . فزيادة السكان تؤدي إلى توسع عرض العمل ،ولكن مع الزامية مراعاة أثرها على نصيب الفرد من الدخل الوطني ، كما يجب تنمية العنصر البشري من خلال التدريب و تحسين المهارة من أجل رفع الانتاجية و بالتالي ينعكس إيجابا على معدل النمو الاقتصادي .¹⁷

ثالثا : الموارد الطبيعية: تعد من العناصر الأساسية للنمو الاقتصادي ،حيث تشمل كل ما توفره الطبيعة من موارد القابلة للاستغلال الاقتصادي كالمياه ، تربة ، الغابات ،و كذلك الثروات الباطنة ، لكن لابد من إستثمارها إستثمارا فعالا لكي تنعكس على النمو الاقتصادي إيجابا .

لكن يجب توفر طلب فعلي على السلع المنتجة منها ،وهذا يضمن تحويل الموارد الطبيعية الى قيمة مضافة تساهم هذه الأخيرة في تحقيق أهداف الاقتصادية للمجتمع .¹⁸

رابعا : التقدم التقني : يعني كل ما يتعلق بتطوير و إبتكار وسائل و كذا تقنيات حديثة ، وكذلك تطبيق الخبرة أو المعرفة الفنية في عملية الإنتاج ، بهدف تحسين المخرجات مع لحفاظ على نفس مستوى من عوامل الإنتاج ، ويتفق الفكر الاقتصادي على أن التقدم التقني له أثر إيجابي وفي تحقيق نمو مستمر للنتاج وهذا من خلال رفع الإنتاجية وتحسين كفاءة إستخدام الموارد .¹⁹

¹⁶ زكرياء مسعودي " محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLS و ECM " لعدد 07 _ ديسمبر 2019 ص ص 119

¹⁷ " مرجع سبق ذكره " ص 119

¹⁸ نادية معلالة " اثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة من 2001 الى 2014 " مذكرة ماستر ، جامعة 08

ماي 1945 قالمة سنة 2014 / 2015 ص 18

¹⁹ حسين لمحنط " مرجع سبق ذكره " ص 12

الفصل الأول : الاطار النظري لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

الفرع الثالث: نظريات النمو الاقتصادي

أولا : النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

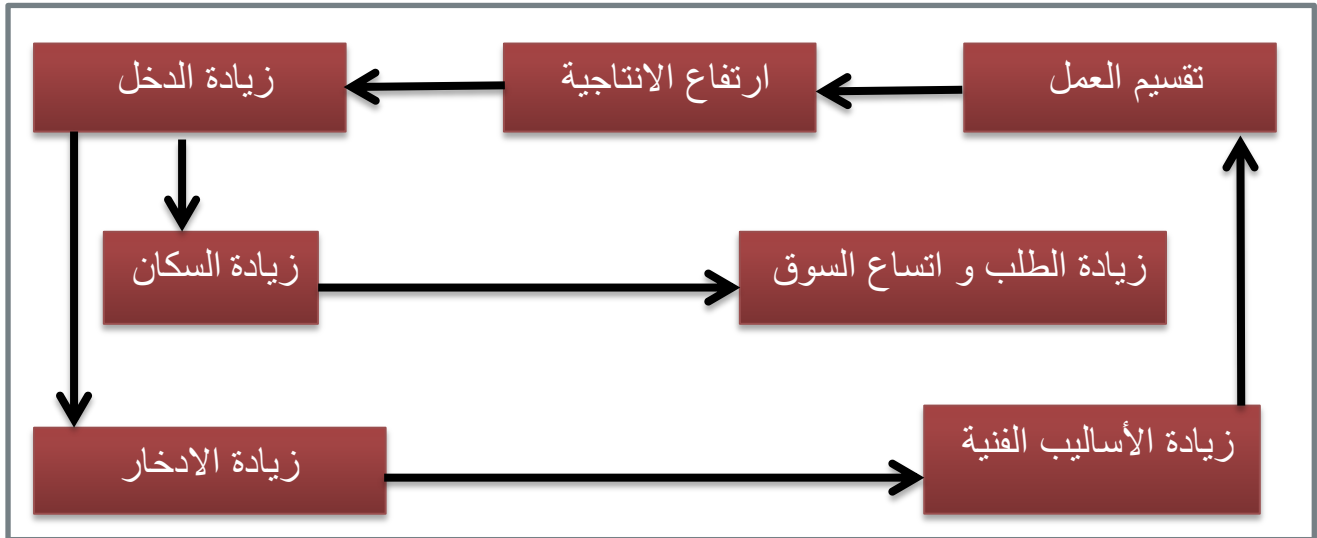
I. من منظور آدم سميث

يرى آدم سميث ان العمل مصدر ثروة الأمة ، وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل و بالتالي ثروة الأمة .

كما يرى آدم سميث أن عملية النمو الاقتصادي عملية تراكمية ، إذ أن التراكم رؤوس الأموال المنتجة والذي يعتبر كفاءض في الإنتاج يزيد من حجم الاستثمارات الجديدة ، لذا يعتبر سر تقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك لهذا فإن آدم سميث يدعو الى ترشيد أو العقلانية في الاستهلاك قصد الإبقاء على مستوى مطلوب من الادخار الذي يساهم في زيادة الاستثمار²⁰ .

وعليه يمكن تلخيص أفكار آدم سميث في شكل التالي²¹

شكل رقم (2.1): تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي



²⁰ لعابدي فردوس ومداخ نصر الدين "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي الجزائري" مذكرة ماستر ، جامعة عين تموشنت بوشعيب ، سنة 2021/2020 الصفحة 61.

²¹ " مرجع سبق ذكره " ص 62

الفصل الأول : الاطار النظري لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

II. : نظرية دافيد ريكاردو

يعتبر ريكاردو أن القطاع الفلاحي أهم النشاطات الاقتصادية ، يرى أنه بمثابة الدعامه لأنه يوفر الموارد العيش للسكان .

ثم إهتم بعد ذلك بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي ، حيث ركز ريكاردو على ان الانسان قادر على تعويض تناقص الغلة ومن هذا المنطلق بدأ يفكر في إستخدام التقنيات و الأساليب الحديثة في عملية الإنتاج ، وبفضل الإختراعات الحديثة يمكن إستبعاد مبدأ تناقص الغلة ، لكن كان متفائلا أكثر في المجال الصناعي لتحقيق هذا المبدأ ، قام ريكاردو بتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات وهي كالتالي²² :

✓ الرأسماليون : تكمن أهميتهم في لبحث مستمر على أحسن طرق إنتاج و إعادة إستثمار الأرباح في مشاريع جديدة .

✓ العمال: أقل أهمية من الرأسماليون لأن أعمالهم مرتبطة بوجود رأسمالي ولكنهم هم من يوفرن الآلات و العتاد .

✓ الإقطاعيون: هم ما ليكون الارض فإنه عنصر مهم جدا لان الأرض عنصر أساسي في عمل الفلاحي

كما قسم ايضا الدخل الوطني الى ثلاث اقسام وهي :

✓ أرباح الرأسماليون .

✓ أجور العمال .

✓ ريع الإقطاع .

حيث يرى ريكاردو أن أرباح هي أعظم دخل و بالتالي ركز عليها ريكاردو فإن زيادتها يزيد تكوين رأس مال و بالتالي يزداد الإستثمار .

كما يرى أن الدولة لا يجب عليها تدخل في نشاط الاقتصادي وأن الرأسماليون هم أساس الاقتصاد لذى يجذب عدم فرض ضرائب معرقة لنشاطهم و بالتالي تضيق فرصة التنمية²³ .

²² وعيل ميلود " المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في دول العربية و سبل تفعيلها " جامعة الجزائر 3 ، سنة 2013/2014 ص18
²³ " مرجع سابق " ص19

الفصل الأول : الاطار النظري لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

III. : نظرية مالتوس

يرى مالتوس أن الاقتصاد الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج ، فيما يؤكد الآخرون على العرض إستناد على قانون ساي الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب ، حيث يرى أن الطلب الفعال ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج اذا اريد الحفاظ على مستوى ربحية ، لكنه ليس هناك ضمان لذلك ، وقد ركز مالتوس على إدخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات و بين الإستثمار المخطط للرأسماليين ، وهذا من ممكن أن يقل الطلب على سلع و انخفاض حجم الإستهلاك يعيق تنمية²⁴ .

كما أكد ايضا مالتوس بأن النمو السكاني يحبط نمو الاقتصادي ، وأن نمو الموارد في هذه الحالة سيؤدي الى زيادة السكان وليس زيادة رأس المال وذلك لان أي زيادة في دخل تؤدي الى زيادة في مواليد والتي بدورها تقلل من دخل الفرد و تعيده الى كفاف ، يرى مالتوس علاج هذه مشكل هو :

- ✓ أن يتحقق التوازن بين سكان و موارد الغذائية .
- ✓ يجب الامتناع الاختياري عن زواج مدى الحياة .
- ✓ يجب تخفيض أجور العمال لزيادة أرباح رجال أعمال²⁵ .

IV. : نظرية كارل ماكس

لقد انتقد كارل ماكس النظام الرأسمالي و ألياته ، توصل بأن القوى الاقتصادية الكامنة في الرأسمالية كفيلة بالقضاء عليها وللايتان بنظام أكثر تطورا حيث يرى أن الملكية خاصة لموارد الانتاج تؤدي الى سوء توزيع الدخل و إهدار الثروات ، ثم ظهرت كتابات اخرى تستند الى منهج كارل ماكس تضع أسس وفرضيات النظام الاشتراكي وهي²⁶

- ✓ الملكية عامة لموارد الانتاج
- ✓ أهمية دافع تحقيق المصلحة العامة .
- ✓ إعطاء دور رئيسي لنظام لتخطيط المركزي .

²⁴لعابدي فردوس " مرجع سابق " ص 63
²⁵ضيف أحمد " اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر " اطروحة دكتوراه ، جامعة جزائر 3 سنة 2014/2015 ص

18
²⁶"مرجع سابق " ص 19.

الفصل الأول : الاطار النظري لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

✓ توزيع في النظام الاشتراكي يتم حسب العمل المبذول.

ثانيا : النظرية الكنزية للنمو الاقتصادي

I. : من منظور جون مينارد كينز

عاش كينز في فترة كساد (1933/1929) لذلك فإن معظم أفكاره كانت محاولات تخلص من كساد و أول من

نادى به هو :

مبدأ سيادة سوق لتحقيق توازن الاقتصادي وركز على دور القطاع الخاص في تحقيق نمو اقتصادي مع تدخل

دولة التعويض النقص في الطلب الفعال الذي اعتبره كينز محرك رئيسي لإرتفاع دخل القومي ، نادى كينز

بضرورة²⁷ :

✓ توازن بين الاستهلاك ومن جهة الإدخار و الإستثمار .

✓ إعادة توزيع دخل العادل للأفراد مجتمع لصالح الطبقة الفقيرة وهذا بسبب ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك

مما يؤدي الى زيادة الاستهلاك وعليه زيادة الطلب الفعال الذي يسمح بزيادة الدخل القومي .

✓ حتمية تدخل الدولة في توجه الإقتصادي .

II. : من منظور هارود- دومار

يبحثان في الشروط المطلوبة في الحصول على النمو الاقتصادي سلس وغير متقطع في دخل الوطني ومع أن

نماذج هذين الكاتبين يختلفان في تفاصيل ، ألا أنها تتشابه من حيث جوهر كما يعتبر نموذج هارود _دومار

توسعة لتحليلات توازن الكنزي حيث يعتمد على تجربة البلدان المتقدمة ويبحث في متطلبات النمو المستقر في

هذه البلدان.

²⁷ بلقندوز بلخير ،قرادي حروز " نمذجة القياسية لمحددات النمو الاقتصادي في الجزائر" مذكرة ماستر ،جامعة ورقلة سنة 2022/2021 ص

الفصل الأول : الاطار النظري لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

يقوم نموذج هارود-دومار على فرضيات التالية :

❖ الادخار يمثل نسبة معينة من دخل (1)..... $S = S \times Y$

❖ الاستثمار عبارة عن تغير في رصيد رأس المال (2)..... $I = \Delta K$

وبما ان $k = K/Y$ يمكن كتابة $K = k \times Y$ وعليه: (3)..... $\Delta K = k \times \Delta Y$

❖ الادخار لابد ان يتعادل مع الاستثمار (4)..... $I = S$

ومن معادلات التالية 1 و 2 و 3 و 4 يتبين أن : (5)..... $k \times \Delta Y = S \times Y$

وبقسمة طرفي المعادلة (5) على $k \times Y$ نحصل على معادلة التالية :

$$\frac{k \times \Delta Y}{k \times Y} = \frac{S \times Y}{k \times Y} \Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{k}$$

وعليه نتحصل على العلاقة التالية: $TC = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{k}$ حيث يمثل TC معدل نمو الاقتصادي ، وعليه

نموذج هارود-دومار يبين أن زيادة معدل نمو الاقتصادي يتطلب زيادة الادخار و بالتالي زيادة الاستثمار .²⁸

المبحث الثاني : العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي

ان علاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي من أبرز القضايا التي شغلت الفكر الاقتصادي ، لما لها من تأثير مباشر على الاستقرار الاقتصادي حيث يعبر النمو الاقتصادي على قدرة الاقتصاد في زيادة انتاجية اما تضخم يعكس التغيرات في مستوى العام للأسعار .

المطلب الاول : العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي عند كلاسيك وعند النيوكلاسيك ..

الفرع الأول : عند الكلاسيك :

تأسست النظرية الكلاسيكية على إفتراض المرونة التامة للأجور و الأسعار و أن الاقتصاد يتجه دائما نحو

التوظيف الكامل و وفقا للنظرية الكلاسيكية التي تركز على نظرية كمية للنقود²⁹ .

²⁸ضيف أحمد " مرجع سابق " ص 24

الفصل الأول : الاطار النظري لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

لدى ركن الكلاسيكيون على النظرية الكمية للنقود من أجل تفسير أثر معدل التضخم على النمو الاقتصادي ،
حيث نجد أن ادم سميث ينص على أن :

❖ يرجع النمو في الناتج القومي إلى مدخلات العمل و الأرض و رأس المال التي يفترض أنها في حالة التوظيف الكامل .

❖ يعود نمو في الناتج القومي إلى سرعة الدوران النقود الثابتة في لأجل القصير .

❖ الطلب على النقود يكون بدافع المعاملات فقط وليس المضاربة أو الاحتياط ثم فإن زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس نسبة ، وبناء على ذلك كلما ارتفع معدل التضخم فإن أرباح المستثمرين سوف تنخفض بسبب زيادة الأجور الاسمية التي تكون مرنة تماما طبقا لنموذج الكلاسيكي .

❖ أخيرا ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض الأرباح و المدخرات ، و التي تؤدي الى خفض حجم الانتاج ومعدل النمو الاقتصادي أي الأثر يكون سلبى على النمو الاقتصادي³⁰

²⁹كمال علي قرطام "اثر التضخم و الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في مصر " مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الادارية ،مجلد 62 العدد الرابع يوليو 2025 ص 7
³⁰مصطفى أحمد حامد رمضان ، عصام أحمد البدي "علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي في مصر " مجلة ، مجلد رابع عشر ، العدد الاول يناير 2023 ص 2419

الفصل الأول : الاطار النظري لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

الفرع الأول : عند النيوكلاسيك :

حسب هذه النظرية فإن النمو يتحقق من خلال التراكم رأس المال ولكن هذا يكون في ظل عوامل خارجية ، تظل عملية النمو المقيدة فالحرك اساسي للنمو في المدى الطويل التقدم التنقي ، اما في مدى القصير يكون الادخار و زيادة رأس المال العيني هما العاملان المؤثران في تحقيق نمو اقتصادي و يتأثران بالتضخم³¹.

أراء بعض رواد المدرسة النيوكلاسيكية :

أولا :ماندال : يرى أن زيادة معدلات التضخم تؤدي إلى انخفاض السيولة لدى الأفراد ، وهذا أخير يؤدي إلى تخفيض العائد المتوقع من السيولة النقدية ثم زيادة تراكم رأس المال لدى المؤسسات المالية و غير مالية وعليه تشجيع الاستثمار وزيادة الإنتاج.

ثانيا :توين : يرى أن التضخم يكون سببا لاستبدال الأفراد النقود في شكل سيولة إلى أصول مالية مدرة للفوائد ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مخزون رأس مال وتعزيز النمو الاقتصادي .

ثالثا :ستكومان : حسب ستكومان فإن التضخم "له تأثير سلبي على الانتاج ، وبالتالي على النمو الاقتصادي³²

³¹إيمان محمد عبد اللطيف " علاقة بين معدل التضخم بمعدل النمو الاقتصادي بالتطبيق على حالة مصر خلال الفترة 1991 الى 2014 " مجلد 21 ، العدد 3 ، يوليو 2052 ص110
³² " مرجع سبق ذكره " ص 111

الفصل الأول : الاطار النظري لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي عند كنزيين و النقديين

الفرع الأول عند الكنزيين

نشر جون مينارد كينز في كتابه الشهير " النظرية العامة للتشغيل و الفائدة و النقود " الذي وضع أسس للفكر الكينزي في عام 1936 . حيث اقترح كينز أن :

- ❖ الطلب الكلي هو محرك الأساسي للنمو الاقتصادي وخاصة في فترة الركود .
- ❖ تدخل الحكومة ضروري لتحفيز النشاط الاقتصادي .
- ❖ السياسات الاقتصادية التوسعية سواء كانت مالية أو نقدية ، من شأنها تعزيز الإستثمار وعليه زيادة الطلب ومن ثم يؤدي الى تحفيز النمو الاقتصادي .
- ❖ افترض أن منحني العرض الكلي في الأجل القصير يكون مائلا نحو الأعلى ، مما يعني أن التغيرات في جانب الطلب تؤثر في كل من المستوى العام للأسعار والناتج الحقيقي .
- ❖ تفاعل منحني العرض و الطلب يؤدي إلى مسار تعديل اقتصادي يبدأ بعلاقة إيجابية بين التضخم والنمو ثم تتحول هذه العلاقة الى سلبية لاحقا³³

الفرع الثاني: عند النقدي

فسر الاتجاه النقدي بقيادة ميلتون فريدمان ، العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي بالاستناد إلى منحني فيليبس ، حيث يرى أن التضخم عامل محفز للنشاط الاقتصادي فقط عندما يكون غير متوقع ، في هذه الحالة فإن الارتفاع المفاجئ في أسعار المنتجات مقارنة بتكاليف الإنتاج يؤدي إلى دفع المنتجين نحو توسيع نشاطهم وزيادة مستويات التشغيل و الانتاج ، وهو ما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي على المدى القصير. لكن هذا اثر لا يستمر على المدى الطويل ،إن توقع التضخم يؤدي على عودة البطالة إلى معدلها الطبيعي ،و بذلك تزول

³³كمال علي قرطام " مرجع سابق "ص8

الفصل الأول : الاطار النظري لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

إمكانية وجود علاقة تبادلية مستقرة بين التضخم و النمو الاقتصادي في الاجل الطويل .³⁴ نضع اراء فريدمان في نقاط مهمة :

- ❖ ان ظاهرة التضخم تعود الى زيادة المعروض النقدي بشكل أكبر من معدل نمو الاقتصادي .
- ❖ من خلال منحني فيليبس يرى ان التضخم يقوى النشاط الاقتصادي
- ❖ ارتفاع اسعار المنتجات بصورة اسرع من زيادة التكاليف تؤدي المنتجين الى توسيع نشاطهم وزيادة التشغيل و الانتاج و بالتالي النمو الاقتصادي لكن يتحقق فقط في الأجل القصير .
- ❖ عندما يكون التضخم متوقع يعني ذلك ان معدل البطالة عند مستواه طبيعي وبالتالي لا تكون هناك علاقة تبادلية بين التضخم و النمو الاقتصادي في الاجل القصير³⁵ .

المبحث الثالث: الادبيات التطبيقية للتضخم و النمو الاقتصادي

تعتبر الدراسات السابقة من ركائز الاساسية التي تساهم في إثراء أي بحث علمي ، حيث تمثل منطلقا على اساسه يبني التحليل ، وفي هذا السياق سنعرض مجموعة من دراسات السابقة ذات صلة بموضوع البحث.

المطلب الاول : الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة

الفرع الاول : دراسات العربية .

الدراسة اولى :

د. حسين عبد الرحمان العمرو محمد القيسي ، 2019 المعنونة ب" تحليل العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي" في الاردن خلال الفترة (1992 الى 2019)

سعت هذه الدراسة الى تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الأردني ، وذلك من خلال تحديد معدل تضخم حرج الذي تتحول عنده العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي من علاقة إجابيه الى علاقة سلبية ، حيث يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي ، وهذا ما يعرف بحد التضخم .

³⁴ رانيا قتال "مرجع سبق ذكره" ص 17

³⁵ مصطفى أحمد حامد رضوان ، عصام أحمد البردي " مرجع سابق " ص 2422

الفصل الأول : الاطار النظري لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي دي عتبة من اجل تقدير مستوى الحرج للتضخم بالاعتماد على بيانات ربع سنوية و ذلك خلال الفترة 1992 الى 2016

حيث توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة غير خطية بين التضخم و النمو الاقتصادي في الاردن وان مستوى الحرج بلغ (1,957%) اد يتحول تأثير التضخم على النمو الاقتصادي الى أثر سلبي بعد تجاوز هذا معدل ، كما بينت النتائج ان هناك علاقة غير خطية بين التضخم و النمو الاقتصادي .

الدراسة الثانية:

د. مصطفى احمد حامد رضوان، د. عاصم احمد البديري سنة 2023 "علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي " (مقال) في مصر خلال الفترة الممتدة (1990_2021)

قامت هذه الدراسة بتعرف على طبيعة العلاقة بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري ، و ذلك من خلال اختبار ما إذا كان معدل التضخم المستهدف من قبل البنك المركزي يقع ضمن مستوى الأمثل الذي يحتمل ان يكون له أثر موجب على النمو الاقتصادي ، باستخدام نموذج (Khan& Senhadji, 2001)

وفي اخير توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن مستوى عتبة التضخم الاقتصاد المصري هو 5% ، وان تجاوز هذا معدل المستهدف يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ولكن انخفاضه على هذا مستوى يكون اثره على النمو الاقتصادي غير هام .

الدراسة الثالثة:

د. بن العايب عبد العزيز ،د. كبير مولود 2021" أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر " خلال الفترة الممتدة (1980/2019)

سعت هذه الدراسة الى قياس أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1980 /2019) شهدت هذه الفترة جملة من الاصلاحات الهيكلية الجوهريّة في الاقتصاد الجزائري ، حيث تميزت بمرحلة

الفصل الأول : الاطار النظري لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

مفصلية تمثلت في التحول من تحليل هذه المرحلة ، تم الاعتماد على أساليب الاقتصاد الموجه الى الاقتصاد السوق الاقتصادي القياسي الحديثة ، وهذا من خلال تطبيق منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفتحات الزمنية الموزعة المتباطئة .

توصلت الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين التضخم و النمو الاقتصادي بالاعتماد على نموذج ARDL الأمثل ، حيث تم تصحيح نحو 33% من الاختلال عن التوازن سنويا . كما اظهرت النتائج وجود أثر سلبي للتضخم على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ، كما بينت النتائج الاجل القصير أثر سلبيا أنيا ، مقابل أثر إيجابي متأخر ، مما يعكس تدخل السلطات الاقتصادية لتوظيف التضخم في دعم النمو على المدى القصير

الدراسة الرابعة :

شتوان ريمة " دراسة عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر " في الفترة الممتدة (2021/1990)

هدفت هذه الدراسة الى تحليل التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 الى غاية 2021 وركزت على تقدير العتبة باستخدام النموذج العتبة الذاتية و تعد هذه العتبة بمثابة الحد الفاصل الذي تتحول عنده بين التضخم و النمو من تأثير إيجابي الى تأثير سلبي .

توصلت النتائج ان عتبة التضخم في الجزائر بلغت 4.77%، حيث يبدأ التضخم عند تجاوزها بتأثير سلبي على معدلات النمو الاقتصادي . هذه النتيجة متسقة مع معطيات الرسمية في تقرير البنك المركزي لعام 2008 الذي حدد هدفا لمعدل التضخم ضمن النطاق من 3% الى 4% وفقا لتقرير، تؤكد هذه نتائج أهمية ضبط التضخم ضمن نطاق اقل من 4,77% لضمان استقرار اقتصادي .

الفرع الثاني : الدراسات الاجنبية .:

الدراسة الاولى :

Khouiled . Brahim and sellami Ahmed and sahed Oualid ; (2019)
"Growth _stimulating inflation rates : threshold model approach
from Algeria "(2018/2000)

تطوّرت هذه الدراسة الى معالجة " اشكالية وجود معدل التضخم معياري محفز للنمو الاقتصادي في الجزائر " وهذا تم خلال الفترة الزمنية من 2000 الى 2018، معتمدا على البيانات الفصلية و اعتمدت هذه الدراسة على نموذج العتبة دو الانتقال الفوري بحيث تم تمثيل الجزء الديناميكي للنمو الاقتصادي بمعدل النمو المتأخر بفترة واحدة ، وذلك بافتراض أن كلا من الحد الثابت ومعامل النمو المتأخر غير متأثرين بتغير الأنظمة في المقابل ، ان يتأثر معدل التضخم متغير العتبة المتمثل في لوغاريتم معدلات التضخم .

أبرزت النتائج دراسة ان معدل التضخم المحفز للنمو الاقتصادي في الجزائر محصور فصليا بين 40% و 30,20% أي ما يعادل سنويا 4,28% و 6,88% وهي عتبة قريبة من معدلات الموجودة في بعض الدول الصناعية .

الدراسة الثانية :

OGU MUSA AKWE (Ph.D.), YAHAYA KASIMU SHAIBU (Ph.D.)
& KABIR USMAN (2024)"Impact of Inflation and Unemployment on
Economic Growth in Nigeria"(2023/1999) ISLAMIC UNIVERSITY
JOURNAL OF SOCIAL S .

ببحث هذه الدراسة في العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في نيجيريا، (2023/1999) باستخدام
تقنية التقدير والبيانات من الطريقة المعممة للعزوم (GMM) .

تظهر النتائج أن كل من التضخم والبطالة لهما تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي، مع تأثير البطالة بشكل
أوضح. على وجه التحديد، زيادة بنسبة 1٪ في معدل التضخم تؤدي إلى انخفاض بنسبة 1٪ في النمو
الاقتصادي، بينما زيادة بنسبة 1٪ في معدل البطالة تؤدي إلى انخفاض بنسبة 10٪ في النمو الاقتصادي. تظهر
نتائج الدراسة أيضا أن الإنفاق الحكومي له تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي، حيث يؤدي ارتفاع بنسبة
1٪ في الإنفاق الحكومي إلى زيادة بنسبة 0.30٪ في النمو الاقتصادي. توصي الدراسة، من بين أمور أخرى،
بأن يضع صانعو السياسات في نيجيريا الأولوية لاستراتيجيات تهدف إلى تقليل معدلات التضخم والبطالة لتحفيز
النمو الاقتصادي وتحسين الرفاهية العامة للسكان. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومة إعطاء الأولوية للإنفاق
الرأسمالي في القطاعات الاستراتيجية التي يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي، وتحسن مستويات المعيشة، وتقلل من
الفساد، وتقلل من الفقر، وتحسن كفاءة الإنفاق الحكومي في نيجيريا .

الدراسة الثالثة:

**Nexhat Kryeziu ; Esat Durguti:(2019)" The impact of inflation
on economic growth: The case of Eurozone" Journal of Finance
& Banking Studies.**

هدفت هذه الدراسة الى الدراسة معدل التضخم وتأثيره على معدل النمو لدول منطقة اليورو، باستخدام بيانات
اللوحات للفترة من 1997 إلى 2017، وإجراء الدراسة وتحقيق النتائج، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي

الفصل الأول : الاطار النظري لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

المتعدد مع انحدار أصغر مربعات . علاوة على ذلك، تم تطبيق تحليل الانحدار الخطي المتعدد للتحقيق فيما إذا كان معدل التضخم، كمتغير مستقل، له تأثير كبير على النمو الاقتصادي.

أظهرت نتائج النموذج وجود علاقة غير خطية بين التضخم والنمو الاقتصادي وأن زيادة التضخم المتوسط بنسبة 10% سنويا تقلل من معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.2% إلى 0.3% سنويا، وفي الوقت نفسه نمت نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي من 0.4% إلى 0.6%.

الدراسة الرابعة :

MEBTOUCHE ELaldja, BOUADOU Fatima(2022)" The impact of inflation on economic growth in Algeria – a record study during the period (2000 – 2020" Journal of Economic Integration.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، من خلال مراجعة الإطار النظري للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، مع معالجة تطور التضخم والنمو الاقتصادي. ولتحقيق ذلك، تم استخدام طرق الاقتصاد القياسي الحديثة من خلال التكامل المشترك .

ARDL.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازن طويلة الأمد بين التضخم والنمو الاقتصادي أظهرت نتائج تقدير نموذج طويل الأمد علاقة سلبية بين التضخم والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، وهذا يتوافق مع أفكار الكلاسيكيين والكنزين والنقديين والعديد من منظري المدرسة الكلاسيكية الجديدة. على المدى القصير، لوحظ التأثير السلبي للتضخم في الفترة الحالية، بينما نجد التأثير الإيجابي في الفترتين السابقتين، مما يشير إلى محاولة السلطات التأثير على التضخم لزيادة معدل النمو الاقتصادي

الفصل الأول : الاطار النظري لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

تعد مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة خطوة أساسية في البحث العلمي ، حيث تساهم في إبراز موقع الدراسة ضمن الادبيات القائمة و تحديد مدى إسهامها العلمي وذلك من خلال الوقوف على أوجه التشابه و الاختلاف من حيث أهداف و المنهجية المعتمدة .

الفرع الاول : مقارنة الدراسة الحالية مع دراسات العربية :

جدول (1.1): يمثل المقارنة بين الدراسة الحالية مع دراسات العربية

المقارنة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة الحالية مع (د. حسين عبد الرحمن العمرو محمد القيسي، 2019)	كلاهما سعى لنفس الهدف تحديد أثر التضخم على النمو الاقتصادي .	تختلفان في تحديد هدف الدراسة حيث الدراسة الحالية تهدف الى الى تحليل وقياس اثر التضخم على نمو الاقتصاد ،اما دراسة سابقة الى تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الاردني. وكذلك في منهج المتبع حيث منهج المستخدم في دراسة الحالية هو ARDL اما دراسة سابقة TAR. بالنسبة لمجال الدراسة فإن الدراسة الحالية كانت في دولة الجزائر (2024/1983) اما دراسة سابقة اعتمدت دولة واحدة فقط الاردن(1992م2019). اما بالنسبة لنوع العلاقة الرابطة بين التضخم والنمو الاقتصادي دراسة سابقة تقر بأن هناك علاقة غير خطية اما دراسة الحالية توصلت الى وجود علاقة خطية .
الدراسة الحالية مع (د. بن العايب عبد العزيز، د. كبير مولود 2021)	لهما نفس هدف دراسة قياس اثر التضخم على النمو الاقتصادي. وايضا لهما نفس منهج :دراسة سابقة منهج قياسي واستخدمت نموذج ARDL وحالية نفس منهج وكلاهما اعتمد على الجزائر لدراسة	تختلفان في مجال الدراسة حيث دراسة حالية كانت خلال (2024/1983) في لفترة (2019/1980)
الدراسة الحالية مع (شتوان ريمة)	كلاهما تسعى الى تحليل التضخم و النمو الاقتصادي ودراسة علاقة بينهما . لهما نفس نطاق دراسة دراسة كلاهما اعتمد على جزائر.	تختلفان في نموذج الدراسة المستخدم حيث دراسة السابقة استخدمت منهج قياسي واستخدمت نموذج SETAR . اما دراسة حالية :منهج قياسي واستخدمت نموذج ARDL
الدراسة الحالية مع (. مصطفى احمد حامد رضوان عاصم احمد البدري سنة	-تحليل التضخم و النمو الاقتصادي. تعرق على علاقة التي تربطهما.	تختلفان في منهج الدراسة دراسة سابقة منهج قياسي و استخدمت نموذج (Khan& Senhadji, 2001) دراسة حالية منهج قياسي باستخدام ARDL

الفصل الأول : الاطار النظري لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

وبالنسبة لحدود الدراسة دراسة سابقة كانت في دولة مصر (2020/1990) دراسة حالية في دولة الجزائر (2024/1983)		(2023)
---	--	----------

مصدر : من إعداد طالبة بناء على معطيات دراسات السابقة

الفرع الثاني : مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية

جدول رقم (2.1): يمثل مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية

المقارنة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة الحالية مع Khouiled . Brahim and sellami Ahmed and sahed Oualid ; (2019)	لهما نفس نطاق الدراسة كلاهما اعتمدوا على الجزائر	تختلفان في منهجية المستخدمة حيث دراسة سابقة على منهجية setar و ام دراسة الحالية اختارت نموذج ARDL ، حيث دراسة سابقة عاجلت اشكالية وجود معدل تضخم مخفز للنمو بينما دراسة حالية اثر التضخم على النمو .
الدراسة الحالية مع OGU MUSA AKWE (Ph.D.), YAHAYA KASIMU SHAIBU (Ph.D.) & KABIR USMAN (2024)	كلاهما توصل الى وجود أثر سلبي للتضخم على النمو الاقتصادي .	تختلفان في نموذج المستخدم حيث استخدمت الدراسة سابقة نموذج GMM بينما دراسة الحالية نموذج ardl مجال دراسة دولة نيجيريا في فترة (2023/1999) اما دراسة الحالية كانت من (2024/1983) لدولة الجزائر
الدراسة الحالية مع Nexhat Kryeziu ; Esat Durguti (2019)	كلاهما تحدف الى دراسة اثر معدلات التضخم على النمو الاقتصادي .	تختلفان في منهج المستخدم استخدمت الدراسة الحالية نماذج ARDL اما دراسة سابقة نموذج MLR– OLS وايضا عينة سلطت ضوء على دول منطقة يورو ودراسة الحالية على دولة الجزائر
الدراسة الحالية مع MEBTOUCHE ELaldja, BOUADOU Fatima"(2022	كلاهما يسعى الى تحليل اثر التضخم على النمو الاقتصادي .ايضا استخدما نفس نموذج ARDL . وكلاهما اعتمدوا في دراسة على الجزائر.	يوجد اختلاف في فترة الدراسة حيث دراسة سابقة كانت من 2020/2000 اما دراسة حالية امتدت من 2024/1983

مصدر : من إعداد طالبة بناء على معطيات دراسات سابقة

الفصل الأول : الاطار النظري لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

خلاصة الفصل :

لقد تناول هذا الفصل الإطار النظري لكل من التضخم و النمو الاقتصادي حيث تبين لنا أنهما دعامة أساسية في فهم و إدراك حركة الاقتصاد ، نظرا لما لهم من تأثيرات متبادلة ومعقدة على استقرار الاقتصادي ، و تطرقنا في مبحث الاول الى مفاهيم الاساسية لكل من التضخم و النمو الاقتصادي حيث تضمن المطلب الأول مفهوم التضخم و تحديد أنواعه و أسبابه حيث تعددت أسباب و لمفاهيم الا ان ثم ذكر ابرزهم ، والمطلب الثاني تضمن مفهوم النمو الاقتصادي و عناصره كما تطرقنا الى إبراز نظريات الأساسية لنمو الاقتصادية وهي النظرية الكلاسيكية و الكنزية . و مبحث الثاني سلط ضوء على العلاقة التي تربط التضخم و النمو الاقتصادي حيث ثم تطرق في مطلب الأول الى منظور المدرسة الكلاسيكية حيث ركز الكلاسيكيون على النظرية الكمية للنقود من أجل تفسير أثر معدل التضخم على النمو الاقتصادي ، ومن منظور مدرسة النيوكلاسيكية يرون أن النمو يتحقق من خلال تراكم رأس المال ولكن هذا يكون في ظل عوامل الخارجية ، وفي المطلب الثاني قسم الى منظور الكنزي و النقدي حيث يرى رواد نظرية نقدية من خلال منحني فيليبس يرى أن التضخم يقوى النشاط الاقتصادي اما رواد النظرية الكنزية يرون أن الطلب الكلي هو محرك الأساسي للنمو الاقتصادي وخاصة في فترة الركود . و المبحث الثالث يتعلق بالأدبيات التطبيقية للتضخم و النمو الاقتصادي حيث تم استعراض أهم دراسات السابقة الاجنبية منها و العربية حيث اختلفت دراسة حالية مع دراسات سابقة في طريقة قياس و كذلك الفترة المدروسة كما إجمعت على وجود علاقة سلبية بين التضخم و النمو الاقتصادي .

ولتحقق أكثر قمنا بدراسة العلاقة التي تربط معدلات التضخم و النمو الاقتصادي ، من خلال طرق إحصائية و قياسية مناسبة و ملائمة سوف نعرضها في الفصل الثاني .

الفصل الثاني:

دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو
الاقتصادي

تمهيد :

بعد دراسة النظرية للنمو الاقتصادي و التضخم التي تضمنها الفصل الأول ، و من خلال هذا الفصل نحاول ترجمة هذه العلاقة في صورة نماذج رياضية التي تسهل عملية القياس الكمي ، الذي أصبح مهم في وقت الحالي لأنه اداة أساسية لتقدير معالم النظرية الاقتصادية وذلك بإعطائها تقديرات تجعلها أكثر منطقية و قبول وهذا باستعمال أدوات الاقتصاد القياسي ، التي سوف نستعملها في تحليل النتائج ، ومن أجل هذا سنتطرق في مبحث الأول الى الإطار المنهجي لبناء نموذج الدراسة حيث سنتعرف على بيانات و منهجية الدراسة و ونموذج الدراسة و في مبحث الثاني نقوم بتحليل الإحصائي لبيانات الدراسة يتضمن التمثيل البياني و كذلك الاحصاءات وصفية ومصفوفة الارتباطات ثم المبحث الثالث خاص بتقدير النموذج الدراسة .

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

المبحث الاول : الإطار منهجي و بناء نموذج الدراسة

في هذا المبحث سنتعرف على نوع بيانات المستخدمة في دراسة و حدود الزمنية و ايضا نتعرف على نموذج المستخدم ، كما نتطرق الى وصف متغيرات الدراسة ثم نوضح نموذج الدراسة عن طريق علاقة رياضية باستعمال متغيرات الدراسة الحالية .

المطلب الأول : البيانات و متغيرات الدراسة .

الفرع الأول : المجالات الدراسة (المكاني ، والزمني)

يقتصر المجال المكاني للدراسة على دولة الجزائر ، حيث تم تركيز على الاقتصاد الجزائري لأنه يعتبر نموذج لتحليل العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي ، ويعود اختيار الجزائر الى ما شهدته من إصلاحات متعاقبة منذ بداية الثمانينيات، حيث تم اعتماد على نموذج $ARDL$ في دراسة و ذلك لأنه يتماشى مع الهدف المرجو من هذه الدراسة في تحديد العلاقة الديناميكية بين متغيرات الدراسة ، حيث تم تحديد فترة الدراسة من 1983 الى 2024 لأن هذه الفترة تتسم بوجود بيانات أكثر انتظاما و خالية من قيم المفقودة و كافية لرصد التطورات الحاصلة في كل من معدلات التضخم و النمو الاقتصادي وهذا يؤدي الى بناء نموذج القياسي سليم .

الفرع الثاني : مصادر جمع بيانات

اعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية ذات طابع سنوي ، حيث تم سحب البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي وذلك لقياس متغيرات الدراسة خلال الفترة ممتدة من 1983 الى غاية 2024 حيث يعد البنك الدولي من أبرز المصادر الدولية الرسمية الموثوقة التي توفر بيانات التي تتميز بالدقة .

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

الفرع الثالث : متغيرات الدراسة

جدول رقم (1.2) : متغيرات الدراسة

المتغير	رمز المتغير	شرح متغير	وحدة قياس	علاقة متوقعة
الناتج المحلي الإجمالي حقيقي	GDPrel	معدل التغير السنوي في ناتج المحلي الإجمالي بأسعار ثابتة ، ويعكس التغير الحقيقي في الإنتاج بعد استبعاد أثر التضخم .	نسبة مئوية (سنوي)	
التضخم	INF	التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار والذي يتسبب في تدني القدرة الشرائية لوحدة النقد.	نسبة مئوية (سنوي)	-
(متغير ضابط) نفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة	G	تشمل نفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة (استهلاك الحكومة العامة سابقا) جميع النفقات الحكومية الجارية على مشتريات السلع والخدمات (بما في ذلك تعويضات العاملين). كما تشمل أيضاً معظم نفقات الدفاع والأمن الوطنيين، ولكنه يستبعد الإنفاق العسكري الحكومي الذي يشكل جزءاً من تكوين رأس المال الحكومي.	نسبة مئوية (سنوي)	+
(متغير ضابط) صادرات السلع والخدمات	EX	تمثل صادرات السلع والخدمات قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى المقدمة إلى بقية بلدان العالم. وهي تشمل قيمة السلع، والشحن، والتأمين، والنقل، والسفر، وحقوق الامتياز، ورسوم الرخص، وغيرها من الخدمات	نسبة مئوية (سنوي)	-/+

مصدر : من إعداد طالبة ، بالاعتماد على بيانات بنك الدولي

المطلب الثاني : نموذج الدراسة

الفرع الاول : تعريف منهجية ARDL

هو عبارة عن خليط بين نموذجي الإبطاء الموزع و نموذج الانحدار الذاتي عندما يكون هناك وجود حالة التكيف في المتغير التابع Y_t يتأثر بالتغيرات التي تحدث بالمتغير التفسيري X_t وقيم متباطئة لمدة زمنية سابقة يعني أن تأثير المتغير التفسيري لا يكون للمدة الزمنية الحالية فقط t وإنما خلال مدد الزمنية متعددة³⁶.

كما يعد نموذج ARDL مناسباً للعينات الصغيرة و متوسطة الحجم ، وهو ما ينسجم مع طبيعة بيانات هذه الدراسة التي تشمل 41 مشاهدة سنوية تغطي الفترة 1983 الى 2024.

حيث يتميز نموذج ARDL بعدة خصائص و من أبرزها نذكر مايلي :

➤ المرونة في تطبيقه على متغيرات من درجة تكامل مختلفة حيث يمكن استخدامه سواء كانت المتغيرات

مستقرة من الدرجة الصفرية $I(0)$ ودرجة الأولى $I(1)$ ، لكن هناك شرط اساسي ألا تكون هناك

سلاسل تستقر عند الدرجة الثانية $I(2)$ أو أعلى وهذا يعود لعدم إمكانية تطبيق الاختبار F كما

بينه (2001) pesaran.

➤ فعاليته مع العينات الصغيرة خلافا عن اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب حجم عينة

كبيرة فإن نموذج ardl يعطي نتائج موثوقة حتى في حال العينات الصغيرة .

➤ القدرة على تقدير المتزامن للأجلين الطويل و القصير وهذا يساهم في فهم أعمق لتأثير المتغيرات على

المدى زمني مختلف³⁷ .

³⁶ بن موسى حسان " منهجية تكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة " مجلة الاقتصاد وتنمية ، المجلد 11 ، العدد 01 ، سنة 2003 ، ص 56

الفرع الثاني : بناء نموذج الدراسة

$$gdp\ rel = \beta_0 + \beta_1 inf + \beta_2 g + \beta_3 ex + \varepsilon_t$$

صيغة نموذج ardl:

$$\Delta GDPrel = \beta_0 + \sum_{i=0}^{n_1} \beta_1 \Delta inf_{t-i} + \sum_{i=0}^{n_2} \beta_2 \Delta g_{t-i} + \sum_{i=0}^{n_3} \beta_3 \Delta ex_{t-i} \\ + \delta_0 gdprel_{t-1} + \delta_1 inf_{t-1} + \delta_2 g_{t-1} + \delta_3 ex_{t-1} + \varepsilon_t$$

Δ : تمثل الفروق الأولى للمتغيرات .

β_0 : يمثل معامل كفاءة الذي يقيس قيمة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بصورة مستقلة عن متغيرات الدراسة .

β_1 : يعكس العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات المستقلة و المتغير تابع في الدراسة.

δ_0 : يقيس العلاقة قصيرة الأجل للمتغيرات المستقلة و المتغير التابع .

n_1 : تمثل فترات الإبطاء المثلى .

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

المبحث الثاني : استكشاف بيانات الدراسة و دراسة الاستقرارية

المطلب الأول : تمثيل البياني و احصاءات وصفية

الفرع الأول : التمثيل البياني :

شكل رقم (1.2) : يمثل منحني بياني لمعدل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في دولة الجزائر خلال فترة من 1983 الى 2024.



مصدر : من إعداد طالبة بإستخدام EViews13

يوضح الشكل رقم (1.2) منحنى البياني لمعدل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي حيث يظهر أن هناك تذبذب في مسار السلسلة وهذا ما يدل على احتواء السلسلة الزمنية على مركبة عشوائية، كما نلاحظ تذبذب في معدل النمو الاقتصادي حيث نلاحظ خلال الفترة من 1983 الى 1985 ارتفاع مستمر ثم في 1986 انخيار في معدل النمو الاقتصادي حقيقي يمكن تفسير ذلك انخفاض بسبب أزمة النفط التي أدت الى هبوط في

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

أسعار النفط عالميا و هذا يؤثر على الجزائر كونها دولة نفطية وبالتالي أثرت هذه أزمة سلبا على إيرادات الجزائر مما يؤدي الى انخفاض واضح في معدلات النمو الاقتصادي .

وخلال الفترة 1988 إلى غاية 1990 نلاحظ ارتفاع ملحوظ في معدل النمو الاقتصادي حيث بلغ 4% يمكن أن يعود هذا الارتفاع إلى حدوث إنتقال واضح و هو توجه الاقتصاد الجزائري من إقتصاد الموجه إلى اقتصاد سوق حيث أدى هذا التغيير في تحسين كفاءة المؤسسات و تشجيع الإستثمار و بالتالي أثر على النمو الاقتصادي بإرتفاع.

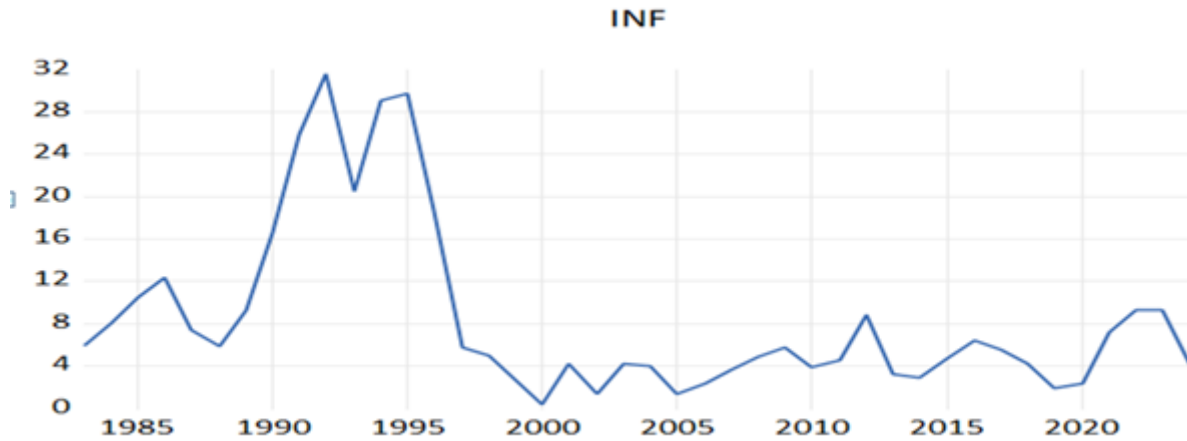
ثم خلال الفترة من 1993 الى 2000 نلاحظ تذبذب ثم إنخفاض واضح أي وجود كسر هيكلي لمعدل النمو الاقتصادي حيث وصل إلى 2 -% ويمكن تفسير هذا انخفاض بسبب حدوث أزمة أمنية داخلية (ظهور عشرية سوداء) مما أدى إلى ضعف الإنتاج و الإستثمار وبالتالي تراجع في معدل النمو الاقتصادي ، ثم ارتفاع مستمر للمعدل النمو حيث سجل 4% ممكن ان يعود إلى تحسن أسعار نفط .

من 2000 الى 2010 نلاحظ تذبذب في معدل النمو الاقتصادي فوق متوسط حيث تسجيل أعلى قيمة خلال هذه الفترة هي 6% سنة 2004 ثم إنخفاض متواصل في معدل النمو الاقتصادي ثم نلاحظ انخفاض حاد في معدل نمو الاقتصادي حيث سجلت 1.2% وهذا ممكن ان يعود الى أزمة المالية العالمية خلال سنة 2008. ثم نلاحظ إرتفاع في معدلات النمو الاقتصادي ثم تذبذب وتسجيل انخفاض حاد ملحوظ ومباشر سنة 2020 بقيمة 5 -% وهذا يعود الى حدوث جائحة الكوفيد سنة 2019 التي أدت الى تراجع النشاط الاقتصادي بسبب إغلاق و تعطل نشاط تجاري وكذلك تراجع قطاعات كل من نقل والسياحة بشكل كبير .

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

ثم نسجل إرتفاع مستمر مباشر من 2020 الى غاية 2024 يمكن ان نفسر هذا الى إرتفاع أسعار النفط و الغاز حيث وصل معدل النمو الاقتصادي الى 3.7% خلال سنة 2024 .

شكل رقم (2.2) : يمثل منحنى بياني لمعدل التضخم في الجزائر من 1983 الى 2024



مصدر : من إعداد طالبة بإستخدام EViws13

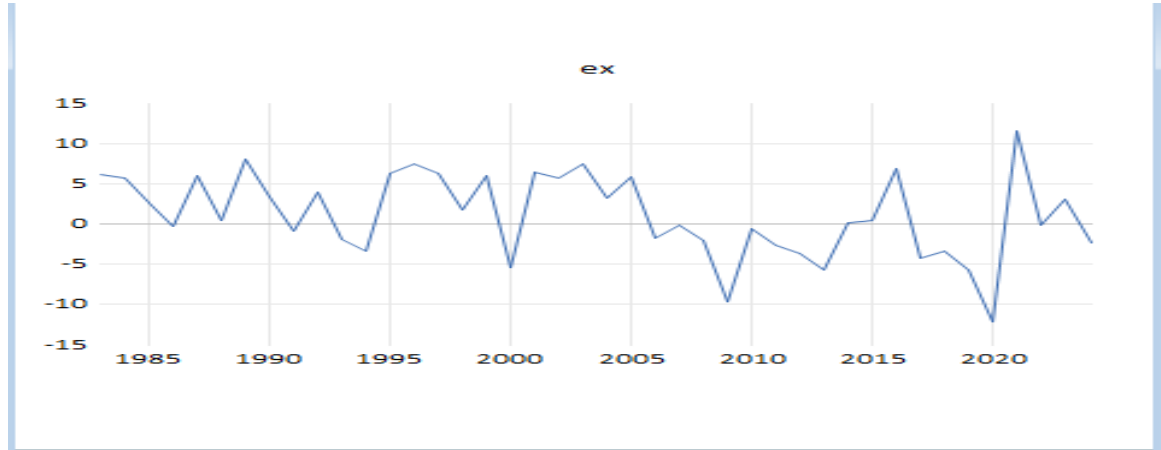
يوضح شكل أعلاه رسم منحنى البياني لمعدل التضخم للجزائر خلال الفترة ممتدة من 1983 إلى غاية 2024 حيث نلاحظ أن هناك مركبة إتجاه عام تتمثل في تراجع حاد لمعدل التضخم ، نلاحظ من سنة 1983 الى غاية 1985 نلاحظ إرتفاع لمعدل التضخم في الجزائر حيث سجل 12% ثم نلاحظ تراجع، بينما خلال الفترة من 1990 الى غاية 1991 ارتفاع ملحوظ ومستمر في معدلات التضخم يمكن أن يعود هذا الى أزمة الأمنية حيث أدت الى تراجع العرض و ضعف الانتاج وبالتالي إرتفاع مستمر و حاد وصل الى 31%، ثم نلاحظ تراجع نسبي الى أن يصل عند 20% ثم قفزة تضخمية سنة 1994 بسبب تخفيض قيمة دينار ثم يليها إستقرار نسبي ممكن يكون بسبب بعض إصلاحات ثم نلاحظ من 1995 الى غاية سنة 1998 انخفاض حاد في معدل التضخم ممكن أن يعود الى تقليص الكتلة النقدية حيث وصل الى 4.9% ثم انخفاض تدريجي الى غاية سنة 2000 الى ان

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

وصل الى 0.33% ، ثم نسجل تذبذب مستمر في معدلات التضخم الى غاية سنة 2012 حيث وصل الى 8.8% قد يكون بسبب آثار أزمة النفطية التي حدث مجددا أدت الى ارتفاع التضخم ، ثم نلاحظ تذبذب الى غاية سنة 2021 ارتفاع ملحوظ قدر ب 7.22% ويمكن أن يعود هذا الى تقلب أسعار الغذاء و الطاقة ثم إستمر معدل التضخم في ارتفاع الى غاية سنة 2024 و إنخفض وصل الى 4% قد يعود الى وضع سياسات مكافحة التضخم.

شكل رقم (3.2) : يمثل منحني بياني للصادرات السلع و الخدمات في الجزائر خلال الفترة من 1983 الى

2024



مصدر : من اعداد طالبة باستخدام برمجية EViews12

يوضح شكل أعلاه رسم منحنى البياني لصادرات الجزائر خلال الفترة من 1983 الى غاية 2024 حيث نلاحظ أن هناك تذبذب في مسار السلسلة وهذا يشير الى وجود مركبة عشوائية في هذه سلسلة ، حيث نلاحظ أيضا خلال لفترة من 1983 الى غاية 1990 تذبذب قيم الصادرات في الجزائر فوق متوسط كما نسجل إرتفاع في معدل الصادرات الى 8% سنة 1989 قد يعود الى تحسن نسبي لأسعار النفط ثم تذبذب مستمر لمعدل الصادرات الى غاية سنة 2000 نلاحظ إنخفاض واضح وحاد في صادرات الجزائر حيث قدرت بـ 5.6% ثم نسجل إرتفاع في معدل صادرات الى أن وصل الى 7.3% سنة 2003 ثم تراجع في معدل صادرات الى أن وصل 9.6%- سنة 2009 يمكن تفسيره الى حدوث الأزمة المالية مما أدى الى إنخفاض الطلب ، ثم إرتفاع تدريجي و بعدها إنخفاض نسبي ثم إرتفاع الى أن وصل معدل صادرات الى 6.9% سنة 2016 ثم نلاحظ انخفاض حاد ثم تدريجي ثم حاد مرة اخرى الى ان وصل الى 12.9%- سنة 2020 ثم نسجل ارتفاع قدر بـ

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

11.5% سنة 2021 قد يعود الى ارتفاع اسعار نفط بعد جائحة كوفيد تم انخفاض تدريجي الى غاية سنة 2024.

شكل رقم (4.2) : يمثل منحنى لمعدل الإنفاق الحكومي في دولة الجزائر خلال لفترة من 1983 الى غاية 2024.



مصدر : من إعداد طالبة باستخدام برمجية EViws13

يمثل شكل أعلاه رسم البياني لمنحنى معدل الإنفاق الحكومي في دولة الجزائر من 1983 الى غاية 2024 حيث نلاحظ أن هناك تذبذب واضح لمعدل الإنفاق الحكومي وهذا يدل الى وجود مركبة عشوائية ، نلاحظ خلال الفترة من 1983 الى 1984 إرتفاع نسبي في معدل إنفاق الحكومي ثم إنخفاض ويظهر كسر هيكلي الى أن وصل -5% سنة 1987 ثم نسجل ارتفاع مباشر قدر ب9.4% سنة 1991 قد يعود الى ارتفاع أسعار النفط وبعدها نلاحظ انخفاض في معدل الصادرات الى أن وصل -0.4% سنة 1993 ثم يعود الى ارتفاع ثم تذبذب نلاحظ ارتفاع الى أن بلغ 8.2% سنة 2002 ثم يعود في تذبذب الى غاية سنة 2024.

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

الفرع الثاني : الإحصاءات وصفية

جدول رقم (2.2): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	GDPrel	INF	G	EX
Mean	2.614286	8.479281	2.950106	1.156272
Median	3.15000	5.662319	3.002589	0.44999
Maximum	6.50000	31.66966	9.49999	11.50000
Minimum	-5.0000	0.339163	-8.300002	-12.20000
Std .Dev.	2.379442	8.065550	3.591543	5.186737
Skewness	-1.009955	1.6993360	-0.891891	-0.350596
Kurtosis	4.027345	4.860260	4.638925	2.684620
Jarque _n	8.987076	26.27025	10.26892	1.034487
Probability	0.011181	0.000002	0.005890	0.596162

مصدر : من اعداد طالبة باستخدام برمجية EViews12

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

من خلال جدول أعلاه و خلال فترة مدروسة نلاحظ أن قيمة المتوسطة للناتج المحلي الإجمالي حقيقي قدرت ب 2.9% خلال فترة دراسة و هو معدل إيجابي لكنه متوسط نسبيا ، في حين نلاحظ أن قيمة الإنحراف المعياري قدرت ب 2.37 ل GDPrel وهذا يمكن أن يدل على وجود تذبذب نسبي في تقلب معدل النمو الاقتصادي الحقيقي كما يمكن أن نفترض بأن سلسلة مستقرة لكن مع إجراء اختبارات نتأكد من معلومة، كما نلاحظ أن النمو الاقتصادي سجل أقصى قيمة قدرت ب 6.5% قد يعود هذا الى حدوث بعض الإصلاحات و أقل قيمة قدرت ب 5-0% وهذا قد يكون سببه حدوث أزمة معينة أثرت على مسار النمو الاقتصادي مما أدى الى ركوده خلال فترة دراسة ، كما نلاحظ أن معامل الالتواء (skewness) قيمته (-1) مما يشير الى أن توزيع بيانات يميل الى يسار وهذا قد يعكس تسجيل قيم منخفضة لمعدل النمو مقارنة بالسنوات أخرى للدراسة ومن جبهة أخرى معامل التفلطح (kurtosis) بلغ 4.02 وهي أكبر من قيمة الطبيعية مما يدل على وجود قيم متطرفة كما قد يشير هذا الى وجود سنوات شهدت تغيرات أو صدمات، ومن خلال قيمة (Pro/ jak.bera) لمعدل النمو الاقتصادي حقيقي التي قدرت ب 0.01 وقد تشير الى عدم توزع بيانات توزيع طبيعي .

وبالنسبة لمعدل التضخم ومن خلال جدول أعلاه نلاحظ أن متوسط قدر ب 8.47% وهي قيمة مرتفعة وقد تشير الى استمرار إرتفاع في مستوى عام للأسعار وقد يؤثر هذا على إستقرار الاقتصاد خلال فترة دراسة و في حين نلاحظ أن قيمة الإنحراف المعياري قدرت ب 1.6 مما قد يدل هذا على إستقرار نسبي للتضخم أما بالنسبة للقيمة العظمى قدرت ب 31.66% قد يعود تسجيل هذه قيمة الى حدوث أزمات أثرت على مستوى العام للأسعار بارتفاعه بينما نسجل أقل قيمة لمعدل التضخم هي 0.33% يمكن أن يكون سببه إستقرار نسبي في مستوى عام للأسعار ، كما نلاحظ أن معامل الالتواء (skewness) قيمته 1.69 يدل هذا على أن توزيع يميل الى يمين وتوجد سنوات سجلت قيم كبيرة ، أما بالنسبة معامل التفلطح (kurtosis) قدر ب 4.86 هي أكبر

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

من قيمة طبيعية مما يدل على وجود قيم متطرفة كما قد يشير هذا الى وجود سنوات شهدت تغيرات أو صدمات .
وأخيرا بالنسبة لـ (Pro/ jak.bera) لمعدل التضخم التي قدرت بـ 0.0 وقد تشير الى عدم توزيع بيانات توزيع طبيعي .

بالنسبة للمتغير تفسيري الصادرات نلاحظ أن متوسطه قدر بـ 1.15 % وهي قيمة منخفضة ، و أن قيمة الانحراف المعياري قدر بـ 5.18 هذا يدل على تشتت القيم يمكن إفتراض أن بيانات غير مستقرة نتحقق من ذلك بعد إجراء إختبارات الاستقرار مناسبة ، أما بالنسبة للقيمة عظمى قدرت بـ 11.50 % أي أن أعلى معدل وصلت اليه الجزائر خلال الفترة 1983 الى غاية 2024 بينما سجلت أقل قيمة لنفس فترة قدرت بـ 12.20-% وهذا انخفاض لصادرات قد يكون سببه حدوث أزمة ما ، كما نلاحظ أن معامل الالتواء (skewness) قيمته -0.35 يدل هذا على أن توزيع يميل الى يسار وتوجد سنوات سجلت قيم منخفضة، أما بالنسبة معامل التفلطح (kurtosis) قدر بـ 2.68 هي أقل من قيمة طبيعية مما يدل على قلة وجود قيم متطرفة. وأخيرا بالنسبة لـ (Pro/ jak.bera) لمعدل التضخم التي قدرت بـ 0.59 وقد تشير الى عدم توزيع بيانات توزيعا طبيعيا ، و بالنسبة للأنفاق الحكومي G نلاحظ أن متوسطه قدر بـ 2.9% وهي قيمة منخفضة في حين نلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري قدرت بـ 3.59 مما يدل على أن قيم متشتتة وذات تقلب واضح ، أما بالنسبة للقيمة عظمى قدرت بـ 9.49% قد تشير الى توسع مالي كبير خلال أحد سنوات في فترة الدراسة بينما أقل قيمة قدرت بـ 8.30-% ، كما نلاحظ أن معامل الالتواء (skewness) قيمته -0.89 يدل هذا على أن توزيع يميل الى يسار وتوجد سنوات سجلت قيم منخفضة ، أما بالنسبة معامل التفلطح (kurtosis) قدر بـ 4.63 هي أكبر من قيمة طبيعية مما يدل على وجود قيم متطرفة كما قد يشير هذا الى وجود سنوات

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

شهدت تغيرات أو صدمات. وأخيرا بالنسبة ل (Pro/ jak.bera) التي قدرت ب 0.005 وقد تشير الى عدم توزع بيانات توزيع طبيعي .

المطلب الثاني : دراسة الاستقرارية ومصفوفة ارتباطات للمتغيرات الدراسة

الفرع الأول : مصفوفة الارتباطات لمتغيرات الدراسة

جدول رقم (3.2): يمثل مصفوفة إرتباطات لمتغيرات الدراسة

المتغير	Gdprel	Inf	G	exl
Gdprel	1			
Inf	-0.2997	1		
G	0.14	0.1404	1	
Ex	0.5424	0.1416	-0.1901	1

مصدر : من إعداد الطالبة باستخدام برمجية eviws12

✓ العلاقة بين GDPrel وباقي متغيرات الدراسة :

- يوجد ارتباط سالبة ضعيفة بين Gdprel و Inf حيث بلغت (-0.2997)، ما يشير إلى إرتباط عكسي ضعيف بين معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و معدل التضخم.
- ارتباط بين Gdprel و G بلغت (0.14) مما يشير هذا وجود ارتباط إيجابي ضعيف بين هذين المتغيرين .

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

- ارتباط بين $Gdprel$ و Ex حيث بلغت (0.5424) مما يدل على وجود ارتباط إيجابي متوسط بين معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و الصادرات لسلع والخدمات .
✓ ارتباطات البينية بين المتغيرات المستقلة :
- ارتباط بين Inf و G بلغت (0.1404) مما يشير إلى وجود ارتباط إيجابي ضعيف بين معدل التضخم و معدل الانفاق الحكومي .
- ارتباط بين Inf و Ex بلغت (0.1416) مما يشير إلى وجود ارتباط إيجابي ضعيف بين معدل التضخم و الصادرات .
- ارتباط بين G و Ex بلغت (-0.1901) وهذا ما يدل على وجود علاقة عكسية و ضعيفة بين الانفاق الحكومي و الصادرات .

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

الفرع الثاني : دراسة الاستقرارية متغيرات الدراسة في حالة عادية (دون أخذ بعين اعتبار تغيرات هيكلية)

من أجل بناء نموذج صحيح يجب علينا دراسة الإستقرارية أولاً لذلك سيتم إجراء إختبار (ADF) لديكي فولر Dickey Fuller Augments ومن أجل تأكيد أكثر ودعم القرار سيتم أيضا إختبار الإستقرارية بتطبيق إختبار (PP) ل Philips-Perron وذلك على أساس كل من المستوى و الفرق الأول .

جدول رقم (4.2): يمثل نتائج إختبارات الإستقرارية لكل من (ADF) و (PP)

الاختبار			GDPrel	INF	G	EX
ADF	المستوى	t-stat	-4.4595	-1.86022	-5.2784	-5.4919
		prob	(0.0009)**	0.3472	(0.0001)**	(0.0000)**
	عند الفرق	t-stat	/	-5.3123	/	/
	الاول	prob	/	0.0001	/	/
PP	المستوى	t-stat	-4.47419	-2.016175	-5.2778	-5.5255
		prob	(0.0009)**	0.2790	(0.0001)**	(0.0000)**
	عند الفرق	t-stat	/	-5.248590	/	/
	الاول	prob	/	(0.0001)**	/	/

مصدر : من اعداد الباحثة باستخدام برمجية EViws13

● ملاحظة : (**) تعني عند مستوى معنوية 5% ، $Cv_{5\%} = -2.935$

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

صياغة فرضيات :

H_0 : سلسلة غير مستقرة تحتوي على جذر وحدة.

H_1 : سلسلة مستقرة .

تم اختبار هذه الفرضيات باستخدام إختباري (ADF) و (PP)

من أجل اتخاذ القرار نتبع ما يلي : اذا كانت القيمة الاحتمالية اقل من مستوى معنوية نرفض الفرضية العدمية

$$P.value < 0.05$$

➤ من نتائج إختبار الاستقرار ل Dickey Fuller Augments نلاحظ أن كل من معدل النمو

الاقتصادي الحقيقي (GDPrel) و معدل الانفاق الحكومي (G) و معدل الصادرات لسلع والخدمات

(EX) كلهم إستقروا عند المستوى الأصلي (Lavel) و هذا ما يدل على رفض الفرضية العدمية التي

تقر بوجود جذر وحدة ، أما بالنسبة لمعدل التضخم (INF) فقد إستقر بعد إجراء الفرق الأول له .

➤ أما بالنسبة لاختبار (PP) ل Philips-Perron نلاحظ من خلال نتائج ان معدل التضخم

(INF) استقر بعد إجراء الفرق الأول و هذا يدل على رفض الفرضية العدمية، في حين نلاحظ أن كل

من الإنفاق الحكومي (G) و معدل النمو الإقتصادي الحقيقي (GDPrel) و الصادرات للسلع

والخدمات (EX) استقرت عند المستوى وعليه نرفض الفرضية العدمية التي تقر بوجود جذر وحدة .

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

الفرع الثاني : دراسة استقرارية متغيرات الدراسة مع أخذ بعين الاعتبار تغيرات هيكلية

قد تعطي اختبارات الاستقرارية كل من (ADF) و (PP) نتائج مضللة نظرا لعدم أخذها بعين إعتبار الكسور الهيكلية التي حدث خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ أن هناك انكسار هيكلي في سلسلة معدل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من خلال التمثيل البياني ولتأكد أكثر تم إجراء اختبار multiple breakpoint tests وتم تطبيق نفس اختبار على باقي متغيرات التضخم و الانفاق الحكومي و الصادرات حيث تم توصل الى وجود كسرين هيكليين لمعدل التضخم و كسر هيكلي واحد للانفاق الحكومي و كسر هيكلي واحد للصادرات لذلك يتوجب علينا إجراء اختبارات الاستقرارية التي تأخذ بعين الاعتبار وجود كسر أو أكثر في سلسلة لهذا قمنا باستخدام اختبار (zivot and drawz test) للمتغيرات التي تحتوي على كسر هيكلي واحد و اختبار (lee strazicich test) للمتغيرات التي تحتوي على كسرين هيكليين فقط .

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

جدول رقم (5.2) : يمثل اختبارات الاستقرار في ظل تغيرات الهيكلية

اختبار	قيم احصائية	Gdprel	Inf	G
ZA	المستوى	t-stat	-5.568	-6.637
	الفرق الأول	Cv	-4.80	-4.80
	الفرق الأول	t-stat	/	/
	الفرق الأول	cv	/	/
LS	القرار		مستقرة	مستقرة
	سنة الكسر هيكلية		1995	1991
	المستوى	%5	0.07	
	الفرق الأول	%5	0.000	
	القرار		مستقرة	
	سنة الكسر هيكلية		1991 1997	

مصدر : من اعداد الطالبة باستخدام برمجية stata17

من خلال جدول أعلاه الذي يمثل نتائج اختبار الاستقرار في ظل تغيرات الهيكلية نلاحظ أن قيمة

t-stat(-5.568) أقل من قيمة الحرجة cv(-4.48) عند مستوى معنوية 5% لمعدل النمو الاقتصادي

الحقيقي وهذا ما يدل على رفض الفرضية العدمية وعليه يمكن قول أنها مستقرة في مستوى حسب اختبار

(zivot and drawz test) كما تبين أن سنة كسر هيكلية هي 1995 بينما نلاحظ ولنفس اختبار أن

القيمة t-stat(-6.637) أقل من قيمة الحرجة cv(-4.80) عند مستوى معنوية 5% لمعدل الصادرات

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

وهذا ما يدل على رفض الفرضية العدمية وعليه يمكن قول أنها مستقرة في مستوى و بالنسبة للكسر هيكلية كان سنة 1991

تم إجراء اختبار (lee strazicich test) لمعدل التضخم و نلاحظ ان $P\text{valu} (0.07)$ وهي أكبر من مستوى معنوية 5% وعليه لا يمكننا رفض الفرضية العدمية و منه نقر بأن سلسلة غير مستقرة عند مستوى ، وعليه نجري اختبار الاستقرار عند الفروق ونلاحظ ان $P\text{valu} (0.000)$ وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وعليه نرفض الفرضية العدمية و نقر بأن السلسلة مستقرة في ظل تغيرات هيكلية عند الفرق الأول ، أما بالنسبة لسنة كسر هيكلية فكانت اولى في 1991 و ثانية 1997.

وعليه بمأن نتائج إختبارات الاستقرار تأكد من أن كل السلاسل من نوع $I(0)$ و $I(1)$ فإن نموذج ملائم و مناسب للتقدير هو ARDL.

المبحث الثالث: تقدير النموذج الدراسة

في هذا الجزء من دراسة سنعرض عملية التقدير على عينة من بيانات الجزائر خلال فترة ممتدة من 1983 الى 2024 ، بحيث نتطرق الى أول خطوة و أهمها وهي إجراء اختبار منهجية الحدود التكامل المشترك ثم نقوم بعد ذلك تحديد درجة تأخير مثلى للنموذج بهدف التأكد ثم نقوم بتقدير نموذج $radl$ حسب درجة تكامل متحصل عليها في الأجلين القصير و الطويل ثم نقوم بإجراء إختبارات التشخيص النموذج لمعرفة مدى مصداقية و فعالية نموذج .

المطلب الاول : تقدير نموذج $ardl$

الفرع الاول : إختبار منهجية الحدود للتكامل المشترك $Bound test$

من أجل تحديد أثر طويل الاجل بين متغيرات الدراسة ثم استخدم إختبار $Bound test$ ، حيث يعتمد هذا الإختبار على مقارنة الإحصائية F بقيمتين حرجيتين : قيمة حد الأدنى تفترض أن جميع المتغيرات مستقرة من المستوى $I(0)$ ، وقيمة حد أعلى تفترض أن جميع قيم المتغيرات غير مستقرة وتستقر عند الفرق الأول $I(1)$ حيث يتم صياغة الفرضيات كمايلي :

H_0 : عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات في الأجل الطويل .

H_1 : وجود تكامل مشترك طويل الأجل بين متغيرات الدراسة .

بحيث إذا تجاوزت قيمة إحصائية F الحد الأعلى ، نرفض الفرضية الصفرية ، مما يشير هذا إلى وجود علاقة توازنية

طويلة الأجل أي هناك تكامل مشترك بين متغيرات ، أما اذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى ، فلا

نرفض الفرضية الصفرية ، وعليه يعني غياب علاقة طويلة الأجل بين متغيرات .

جدول رقم (6.2): يمثل نتائج اختبار الحدود Bound test

t_ statistic	Value	K
f_ statistic	19.84	3
critical values Bound		
Significan(38)	Bound I(0)	Bound I(1)
%10	2.37	3.2
%5	2.79	3.67
%1	3.65	4.66

مصدر : من إعداد طالبة باستخدام stata 16

تشير نتائج اختبار F-Bound test إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة

(INF،EX،G.GDPrel) إذ بلغ إحصاء F قيمة 19.84، وهي قيمة تفوق بكثير حدود القيم الحرجة

العليا I(1) عند جميع مستويات الدلالة ، باستخدام التوزيع غير المتقارن (Asymptotic)، وعليه نقر برفض

الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة طويلة الأجل ، وبالتالي يمكننا أن نؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل

بين المتغيرات .

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

الفرع الثاني : تحديد درجة التأخير المثلى للنموذج :

للحصول على نموذج أكثر دقة و كفاءة يجب تحديد درجة تأخير مثلى لمتغيرات الدراسة لذلك تم استخدام معيار

Akaike information criteria كما هو في شكل موالى :

شكل رقم (5.2): تحديد درجة التأخير المثلى

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
175	-67.500551	3.820541	4.119129	3.927672	0.594458	ARDL(1, 1, 0, 1)
191	-69.031302	3.847759	4.103692	3.939585	0.574632	ARDL(1, 0, 0, 1)
174	-67.066653	3.849572	4.190815	3.972007	0.590588	ARDL(1, 1, 0, 2)
171	-67.094185	3.850984	4.192227	3.973419	0.590009	ARDL(1, 1, 1, 1)
170	-66.184299	3.855605	4.239504	3.993345	0.595657	ARDL(1, 1, 1, 2)
111	-67.483299	3.870938	4.212182	3.993374	0.581746	ARDL(2, 1, 0, 1)
159	-67.500385	3.871815	4.213058	3.994250	0.581379	ARDL(1, 2, 0, 1)
169	-65.783443	3.886330	4.312885	4.039374	0.590225	ARDL(1, 1, 1, 3)
190	-68.846542	3.889566	4.188154	3.996697	0.565476	ARDL(1, 0, 0, 2)
167	-66.896771	3.892142	4.276041	4.029882	0.580610	ARDL(1, 1, 2, 1)
173	-66.942138	3.894469	4.278367	4.032208	0.579633	ARDL(1, 1, 0, 3)
187	-68.965497	3.895667	4.194254	4.002797	0.562818	ARDL(1, 0, 1, 1)
143	-67.003710	3.897626	4.281525	4.035366	0.578304	ARDL(1, 3, 0, 1)
154	-66.008297	3.897861	4.324416	4.050905	0.585472	ARDL(1, 2, 1, 2)
127	-69.026982	3.898820	4.197408	4.005950	0.561437	ARDL(2, 0, 0, 1)
110	-67.029504	3.898949	4.282848	4.036689	0.577746	ARDL(2, 1, 0, 2)
158	-67.042662	3.899624	4.283523	4.037363	0.577461	ARDL(1, 2, 0, 2)
155	-67.079691	3.901523	4.285421	4.039262	0.576658	ARDL(1, 2, 1, 1)
107	-67.092976	3.902204	4.286103	4.039944	0.576369	ARDL(2, 1, 1, 1)
166	-66.139105	3.904570	4.331124	4.057614	0.582682	ARDL(1, 1, 2, 2)
106	-66.178957	3.906613	4.333167	4.059657	0.581829	ARDL(2, 1, 1, 2)
163	-66.370611	3.916442	4.342996	4.069486	0.577698	ARDL(1, 1, 3, 1)
153	-65.412691	3.918600	4.387809	4.086948	0.583583	ARDL(1, 2, 1, 3)
138	-65.414009	3.918667	4.387877	4.087016	0.583555	ARDL(1, 3, 1, 2)
47	-67.470491	3.921564	4.305462	4.059303	0.568088	ARDL(3, 1, 0, 1)

مصدر : مخرجات EViews 12

من خلال إجراء اختبار أعلاه تم تقييم مختلف التركيبات باستخدام مجموعة من المعايير الإحصائية ، أهمها معيار

أكايك للمعلومات (AIC) و معيار شوارتز (BIC) ، و معيار هانن-كوين (HQ) ، بالإضافة إلى معامل

التحديد المعدل (Adjusted Rsquared) . ومن خلال جدول يتبين أن النموذج رقم

175 ARDL(1,1,0,1) هو الأفضل من بين جميع نماذج المقدرة ، حيث يحقق أدنى قيمة ل (AIC) تقدر

ب 3,820541 مع قيمة مرتفعة نسبيا لمعامل التحديد المعدل (0,594458)، مما يشير إلى قدرة تفسيرية

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

جيدة للنموذج . يعزز هذا إختبار كذلك التوازن بين جودة الملاءمة و تعقيد النموذج ، حيث أن عدد التأخيرات فيه معتدل ، ما يساهم في تقليل خطر الإفراط في التخصيص . وعليه فإن نموذج $ARDL(1,1,0,1)$ يعد الأنسب للاعتماد عليه في التحليل الديناميكي للعلاقة بين متغيرات محل الدراسة .

مطلب الثاني : تقدير معلمات نموذج و إختبارات التشخيص

الفرع الأول : تقدير معلمات النموذج في الأجلين الطويل و القصير

بعد تحديد درجة التأخير المثلى ننتقل الى دراسة طبيعة العلاقة بين متغيرات محل الدراسة في الأجلين الطويل و القصير وذلك من خلال تحليل علاقة توازنية في الأجل الطويل و تقدير الأثر الديناميكي في الأجل القصير .

1 تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل :

جدول رقم (7.2): يمثل نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std.Error	t_ statistic	Prob
Inf	-0.151125	0.036922	-4.093056	0.0002
Ex	0.367031	0.071678	5.120543	0.000
G	0.451324	0.110767	4.074533	0.0003
C	2.132858	0.505794	4.216853	0.0002

مصدر : مخرجات 12 eviews

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

➤ **معدل التضخم (inf):** أظهر هذا المتغير تأثيرا سلبيا ومعنويا على النمو الاقتصادي في الأجل

الطويل ، حيث بلغ معامل التأثير (-0.151125) ، وهو دال إحصائيا عند مستوى معنوية 5% (0.0002).

● **نفسره :** يشير هذا إلى أن كلما ارتفع معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض في

معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ب(0.151125%) ، وهذا مايتوافق مع إشارة

المتوقعة المذكورة في جدول سابقا .

➤ **معدل الصادرات (ex):** جاء أثر هذا المتغير موجبا و معنويا على النمو الاقتصادي حيث بلغ

معامل (0.367031) ، وهو دال إحصائيا عند مستوى معنوية 5% (0.000).

● **نفسره :** هذا يدل على أن زيادة في معدل الصادرات بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في

معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار (0.367031).

➤ **معدل الإنفاق الحكومي (g):** أظهر هذا المتغير تأثيرا إيجابيا و معنويا على النمو الاقتصادي

حيث بلغ معامل التأثير (0.451324) ، وهو دال إحصائيا عند مستوى معنوية 5%

(0.0003).

● **نفسره :** هذا يشير إلى أن زيادة في معدل الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى

زيادة في ناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ب(0.451324%).

2 تقدير معلمات النموذج في الأجل القصير

جدول رقم (8.2) : يمثل تقدير معلمات الأجل القصير

Variable	Coefficient	Std.Error	t_ statistic	Prob
Dinf	-0.036387	0.049807	-0.730553	0.4701
Dg	0.158203	0.052055	3.039135	0.0045
Cointeq(-1)*	-0.830310	0.078852	-10.52993	0.0000

مصدر :إستعانة مخرجات برمجية EVIEWS12

يعد معامل تصحيح الخطأ من أهم المؤشرات في هذا النموذج حيث بلغ (-0.830310) وهو سالب و معنوي جدا عند مستوى معنوية 5% (0.0000) مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة كما يمكننا قول أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة 83.03% من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t-1) ومنه فنسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل عالية نحو توازن في الفترة t و عليه فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يحتاج مايفوق سنة (1.2048) للعودة الى قيمة التوازنية .

كما نلاحظ من خلال جدول ان نتائج التقدير الاجل القصير تتوافق مع الاشارة المتوقع المذكورة سابقة بالنسبة لـ :

✓ للإنفاق الحكومي (G): حيث نلاحظ أنه موجب (0.158203) و كذلك معنوي (0.0045)

يعني هذا أن زيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ب (0.158203%) عند إرتفاعه بوحدة واحدة .

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

✓ للتضخم (inf): نلاحظ أنه سالب (-0.036387) ولكنه غير دال إحصائياً (0.4701) مما

يؤدي إلى استبعاد تفسير أثره في أجل القصير

الفرع الثاني : اختبارات التشخيص للنموذج :

أولاً: اختبار توزيع الطبيعي للبواقي :

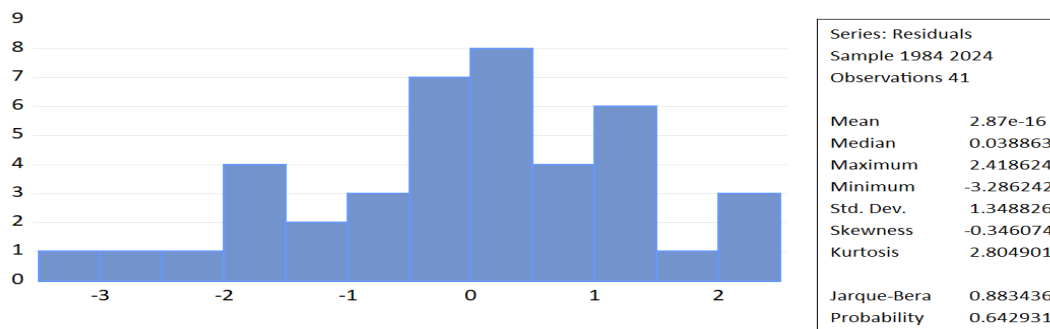
يهدف هذا الإختبار إلى تأكد من أن الأخطاء تتبع توزيع طبيعي مما يعزز موثوقية النتائج القياسية المتحصل عليها

من نموذج ،تنص الفرضيات كما يلي :

H_0 : البواقي تتبع توزيع طبيعي.

H_1 : البواقي لا تتبع توزيع طبيعي .

شكل رقم (6.2) : يمثل إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



مصدر : مخرجات Eivwes12

من خلال شكل اعلاه نلاحظ ان قيمة الاحتمالية لإختبار (Jarque Bera) أكبر من مستوى معنوية عند

5% فهي تشير إلى قبول الفرضية العدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيع طبيعي في نموذج محل التقدير .

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

ثانيا اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء

يهدف هذا اختبار من تأكد من ان البواقي مستقلة عبر الزمن من أجل ضمان عدم وجود ارتباط تسلسلي بين

الأخطاء. حيث تنص فرضياته كما يلي :

H_0 : لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء .

H_1 : يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء .

جدول رقم (9.2) : يمثل نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Prob	f_ statistic	احصاءة الإختبار :
0.3410	1.112760	Breusch Godfrey Serial Correlation LM Test

مصدر : من اعداد طالبة بإعتماد على مخرجات **Eviews12**

تظهرت نتائج اختبار **Breusch Godfrey** بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء لأن الاحتمال المقابل

لإحصائية اختبار **LM** المحسوبة عند التأخير الثاني كانت (0.3410) وهي أكبر من مستوى معنوية عند 5%

مما يدل ذلك على قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة وعليه يمكن قول أن نموذج المقدّر لا يعاني من

مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء ، وهو ما يدعم كفاءة النموذج و موثوقيته دون حاجة لإعادة تحديده .

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

ثالثا : اختبار عدم ثبات التباين للبواقي

يهدف هذا الإختبار للكشف عن مدى ثبات تباين أخطاء النموذج وذلك من أجل تحقق من عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين ، حيث تنص الفرضيات كما يلي :

H_0 : لا توجد مشكلة عدم تجانس التباين .

H_1 : يوجد مشكل عدم تجانس التباين .

جدول رقم (10.2) : يمثل اختبار عدم ثبات التباين للبواقي

Prob	f_ statistic	احصاءة الإختبار :
0.2558	1.367157	Breusch_ Pagan _Godfrey

مصدر : من اعداد طالبة بإعتماد على مخرجات EViews12

تشير الإحصائية اختبار **Breusch_ Pagan _Godfrey** إلى قبول الفرضية العدمية القائلة بأن تباين

البواقي ثابت يعني ذلك لا توجد مشكلة عدم تجانس التباين وذلك لأن احتمال إحصائية اختبار (0.2558)

أكبر من مستوى المعنوية 5% ، مما يعزز موثوقية النتائج و دقة تقديرات النموذج دون الحاجة إلى تطبيق

تصحیحات إحصائية لمعالجة هذه المشكلة .

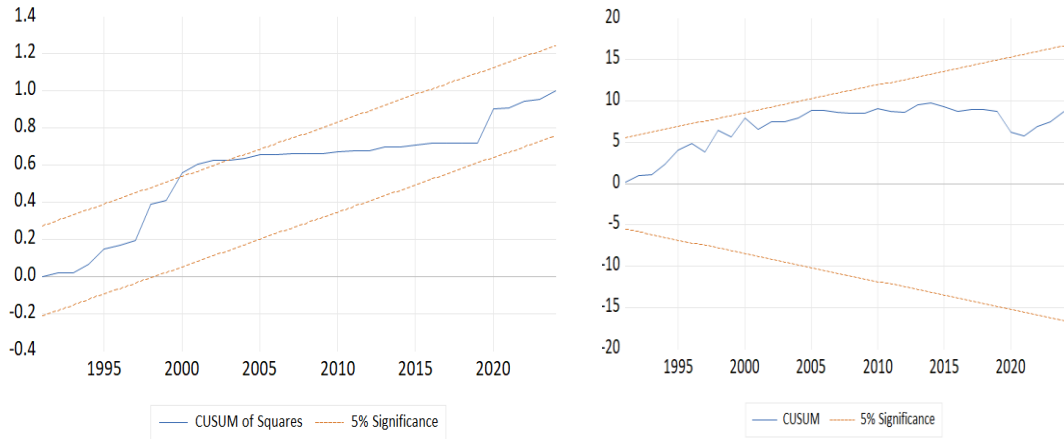
رابعا : اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج :

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة إذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل **CUSUMSQ** و

CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ومن ثم تكون هذه معلمات غير مستقرة إذا انتقل

الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود الحرجة عند مستوى 5%.

شكل (7.2): يمثل نتائج اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج



مصدر : مخرجات برمجية Eviews12

من خلال نتائج اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج نلاحظ حسب اختبار CUSUM ان معاملات النموذج مستقرة هيكليا وذلك لأن منحنى الممثل يقع داخل الحدود عند مستوى معنوية 5% اما حسب اختبار CUSUMSQ ، نلاحظ أن هناك خروج طفيف للمنحنى عن الحدود المرحية وذلك خلال سنة 2000 لكن هذا أمر لا يعني أن نموذج غير مستقر كليا ولكنه يمكن تفسيره بوجود صدمات التي قد تعود الى تقلبات أسعار النفط نتيجة إختيارها في فترة التسعينيات وعودة ارتفاعها تدريجيا وأيضا بعض إصلاحات التي شهدتها الجزائر ، حيث أثرت على استقرار الهيكلي خلال هذه الفترة تم نرى بأن منحنى عاد داخل الحدود مما يدل على عودة استقرار النموذج .

اختبار تحديد بنية النموذج

يهدف هذا الاختبار الى تحديد ما اذا كانت المتغيرات تأخذ شكلا خطيا بسيطا أو أنها تتطلب تمثيل غير خطي بمعنى آخر هل تأثر المتغيرات على بعضها ثابت ومباشر أو لا.

H_0 : النموذج محدد بشكل صحيح وخطي.

H_1 : النموذج غير خطي.

شكل رقم (8.2) : يمثل اختبار البنية الخطية و اللاخطية

```
. estat ovtest
```

```
Ramsey RESET test using powers of the fitted values of GDP
```

```
Ho: model has no omitted variables
```

```
F(3, 35) = 1.84
```

```
Prob > F = 0.1588
```

مصدر : مخرجات Stata16

من خلال نتائج الموضحة لإختبار Ramesy Rest نلاحظ أن القيمة الإحتمالية (0.15) أكبر من مستوى معنوية عند 5%. وعليه نقر بقبول الفرضية العدمية أي أن النموذج خطي و محدد بشكل صحيح لايعاني من مشكلة سوء التحديد .

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي

مناقشة النتائج و تحليل الاقتصادي :

بناءا على نتائج النموذج القياسي (ARDL) ، و إجراء الاختبارات لازمة يمكننا تقديم تحليل اقتصادي يندرج ضمن مناقشة النتائج .

في ضوء نتائج الأجل الطويل :

- **معدل التضخم (inf):** أظهر هذا المتغير تأثيرا سلبيا ومعنويا على النمو الاقتصادي ، يشير هذا إلى أن كلما ارتفع معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض في معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ب(0.151125%)، يمكن تفسير ذلك بأن استمرار التضخم لفترات طويلة يساهم في خلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي ، ويؤثر سلبا على الاستثمار و الادخار و القدرة الشرائية ، مما ينعكس على تراجع النشاط الاقتصادي و معدلات النمو .
- **معدل الصادرات (ex):** جاء أثر هذا المتغير موجبا و معنويا على النمو الاقتصادي، هذا قد يدل على أن زيادة في معدل الصادرات بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة في معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار (0.367031) ، حيث أن ارتفاع الصادرات يؤدي إلى زيادة الإيرادات بالعملة الأجنبية ، وتخفيض الإنتاج الوطني ، وخلق فرص العمل ، إضافة إلى توسيع الأسواق أمام المنتجات المحلية .
- **معدل الإنفاق الحكومي (g):** أظهر هذا المتغير تأثيرا إيجابيا و معنويا على النمو الاقتصادي، هذا يشير الى أن زيادة في معدل الإنفاق الحكومي ب وحدة واحدة يؤدي ذلك الى زيادة في ناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ب(0.451324%) ، يمكن تفسير ذلك بدور الإنفاق الحكومي في دعم النشاط الاقتصادي من خلال تمويل المشاريع البنية التحتية ، وتخفيض الاستثمار مما يساهم في رفع الانتاجية و زيادة مستويات النمو الاقتصادي .

في ضوء نتائج الأجل القصير :

- معامل التصحيح $Cointeq^*(-1)$ كان سالبا (-0.83) و معنوي (0.000) مما يدل ذلك على وجود علاقة توازنية قوية طويلة الأجل بين المتغيرات .
- معدل الانفاق الحكومي سجل تأثيرا إيجابيا (0.158203) و معنويا (0.0045) على النمو الاقتصادي مما يعكس هذا أن دعم المشاريع وتحسين البنية التحتية و تحفيز الإستثمار يؤدي الى خلق فرص عمل و بالتالي تحقيق زيادة في معدل الناتج المحلي الأجمالي الحقيقي .
- بالنسبة لمعدل التضخم كان سالبا لكن غير معنوي (0.471) مما يدل على أنه يحتاج ربما فترة أطول لكي يظهر أثره . يمكن تفسير ذلك بسبب تأثير التغيرات في الأسعار يحتاج إلى فترة زمنية حتى ينتقل إلى قرارات الاستهلاك و الاستثمار و الانتاج كما أن وجود سياسات حكومية داعمة أو تدخلات نقدية و مالية ، قد يخفف من الآثار الفورية للتضخم و يؤخر انعكاسها على النمو الاقتصادي .

الخلاصة

الخلاصة :

أخيرا سعت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1983 الى 2024 ، وبالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة متباطئة ARDL كأداة منهجية دقيقة ومرنة في تعامل .

حيث قسمت الدراسة إلى جانبين النظري و التطبيقي ، تناول الجانب النظري المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتضخم والنمو الاقتصادي ، وعلاقة التي تربطهما، وكذلك استعراض الدراسات السابقة العربية و أجنبية مع توضيح مكانة الدراسة الحالية من تلك دراسات ، حيث الاطار النظري مكننا من فهم الخلفية المفاهيمية للعلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي ، أما في جانب تطبيقي ، فقد تم استخدام بيانات سنوية خلال لفترة من 1983 / 2024 ومن أجل تحليل العلاقة بين متغيرين تم استخدام منهجية ARDL، وبعد إجراء جميع الاختبارات الاستقرارية و التكامل المشترك و اختبار الحدود لتحديد وجود علاقة توازنية طويلة الاجل ، حيث ابرز لنا مدى أهمية استخدام منهجيات تراعي طبيعة العلاقة الخطية للعلاقات الاقتصادية ، و من أجل الاجابة على الاشكالية المطروحة توصلنا الى مجموعة نتائج .

أولا : نتائج اختبار فرضيات الدراسة :

من خلال ما تم تناوله في دراستنا يمكن تلخيص اهم نتائج المتحصل عليها كما يلي :

1/ تم اثبات وجود تأثير سلبي لمعدل التضخم على النمو الاقتصادي ، فإن زيادة معدل التضخم تؤدي الى انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر وهذا ما يسبب ضرر في سيرورة التقدم الاقتصادي الجزائري ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

2/ تم اثبات وجود علاقة خطية تربط بين التضخم و النمو الاقتصادي مما يعني ذلك ان كل زيادة في معدل التضخم تؤدي بانخفاض معدل النمو الاقتصادي بنفس مقدار زيادة التضخم . وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3/ تم اثبات وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم و النمو الاقتصادي ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

ثانيا : نتائج العامة للدراسة :

يمكن تلخيص أهم نتائج المتوصل إليها على النحو الآتي :

❖ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية مما يؤكد ذلك على ان التضخم يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة دراسة

❖ تبين ان اتجاه العلاقة التي تربط التضخم بالنمو الاقتصادي سلبية وذلك يعني زيادة التضخم تؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي في الجزائر .

❖ اظهرت نتائج تحديد البنية ان العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر تتسم بطبيعة خطية.

❖ بينت اختبارات التشخيص و الاستقرار ان النموذج المستخدم يتميز بصلاحية جيدة و استقرار وهذا ما يجعل النتائج قابلة للتحليل وتفسير اقتصادي.

ثالثا : الاقتراحات :

بعد معالجة موضوع التضخم والنمو الاقتصادي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة في الجزائر ، وبناء على نتائج التي تم التوصل إليها ، أمكننا وضع مجموعة من اقتراحات التالية :

- ❖ ينبغي على حكومة الجزائر ان تفعل السياسة الكلية بشقيها المالي والنقدي ، مع تركيز على سياسة النقدية للتحكم في معدل التضخم من أجل الحد من آثاره .
- ❖ مراقبة الأسعار بشكل مستمر مع بناء نماذج للتنبؤ بالقيم المستقبلية من أجل التحضير الجيد في حال أشارت التوقعات بارتفاع الاسعار .
- ❖ تركيز على تحسين عملية الإنتاجية كعامل اساسي لضمان النمو الاقتصادي بعيدا عن تأثيرات التضخم.
- ❖ استخدام نماذج قياسية أكثر تطورا في دراسات المستقبلية مثل نماذج الغير خطية من اجل تحقق من طبيعة علاقة بدقة أكبر .

رابعا : الافاق دراسة :

بعد التطرق لموضوع الدراسة و طرق المستخدمة يمكن رؤية الأفاق التالية :

- ❖ يمكن توسيع عينة الدراسة لتشمل الجزائر و دول الناشئة من أجل مقارنة اوسع لأثر التضخم على النمو في اقتصاديات مختلفة .
- ❖ توسيع فترة الدراسة للحصول على نتائج اكثر شمولية .
- ❖ تقلبات سعر الصرف وأثرها الى التضخم والنمو .
- ❖ دراسة محددات النمو الاقتصادي في دولة الناشئة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب	
1	صفاء عبد الجبار، التضخم و التنمية اقتصادية ، الطبعة الأولى ، دار الأيام للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، سنة 2015.
2	سلطان النصراوي، القطاع السياحي و النمو الاقتصادي ، الطبعة الأولى ، دار الأيام للنشر و التوزيع ، عمان الاردن ، سنة 2018.
3	محمود حسين الوادي ، مبادئ علم الاقتصاد ، الطبعة الاولى دار المسيرة للنشر و التوزيع عمان - الاردن، سنة 2010.
البحوث الجامعية	
4	فيلالي عبد الباسط. اثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990/2020، مذكرة ماستر ، جامعة يحي فارس مدية سنة 2022/2021.
5	شتوان ريمة ، دراسة عتبة التضخم والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 / 2021، أطروحة دكتوراه طور ثالث ، جامعة الجزائر 3 سنة 2024"2025.
6	السعيد هتهات ، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،
7	طلحة محمد "قياس اثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بالجزائر من 1970 الى 2017" أطروحة دكتوراه ، جامعة ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان سنة جامعية 2018 / 2019
8	صحراوي محمد نجيب، دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة و التضخم في الجزائر 1980/2014، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح سنة 2015 / 2016
9	معط الله أمال "أثر سياسية الانفاق العام على النمو الاقتصادي " أطروحة دكتوراه ، جامعة أوبكر تلمسان سنة 2021
10	نادية معلالة " اثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة من 2001 الى 2014" مذكرة ماستر ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة ، سنة 2014 / 2015
11	لعابدي فردوس ومداح نصر الدين "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي الجزائر " مذكرة ماستر ، جامعة عين تموشنت بوشعيب ، سنة 2020/2021 .
12	وعيل ميلود " المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في دول العربية و سبل تفعيلها " اطروحة دكتوراه . جامعة الجزائر 3 ، سنة 2014/2013
13	ضيف أحمد " اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر " جامعة جزائر 3 سنة 2014/2015
14	بلقندوز بلخير ، قرادي حروز " نمذجة القياسية لمحددات النمو الاقتصادي في الجزائر " مذكرة ماستر . جامعة ورقلة سنة 2022/2021
الدوريات	
15	كمال علي قرطام "اثر التضخم و الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في مصر " مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الادارية ، مجلد 62 العدد الرابع يوليو 2025
16	إيمان محمد عبد اللطيف " علاقة بين معدل التضخم بو معدل النمو الاقتصادي بالتطبيق على حالة مصر خلال الفترة 1991 الى 2014 " مجلد 21 ، العدد 3، يوليو 2052 .
17	مسعود لشهب " دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2022" مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة ، المجلد: 10 العدد02: - السنة: 2024،
18	مصطفى أحمد حامد رمضان ، عصام أحمد البدي "علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي في مصر " مجلة ، مجلد رابع عشر ، العدد

قائمة المراجع

19	الاول يناير 2023 ص2419 بن موسى حسان " منهجية تكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة " مجلة الاقتصاد وتنمية ،المجلد 11 ،العدد 01، سنة 2003 ،
الموقع الأنترنت	
20	https://www.investopedia.com/terms/e/economicgrowthrate.asp

قائمة المراجع

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 : احصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Sample	Sheet	Stats	Spec	
				GDP__		INF		EX		G
Mean				2.614286		8.479281		1.156272		2.950106
Median				3.150000		5.662319		0.449999		3.002589
Maximum				6.500000		31.66966		11.50000		9.499999
Minimum				-5.000000		0.339163		-12.20000		-8.300002
Std. Dev.				2.379442		8.065550		5.186737		3.591543
Skewness				-1.009955		1.699339		-0.350596		-0.891891
Kurtosis				4.027345		4.860260		2.684620		4.638925
Jarque-Bera				8.987076		26.27025		1.034487		10.26892
Probability				0.011181		0.000002		0.596162		0.005890
Sum				109.8000		356.1298		48.56341		123.9044
Sum Sq. Dev.				232.1314		2667.177		1102.992		528.8664
Observations				42		42		42		42

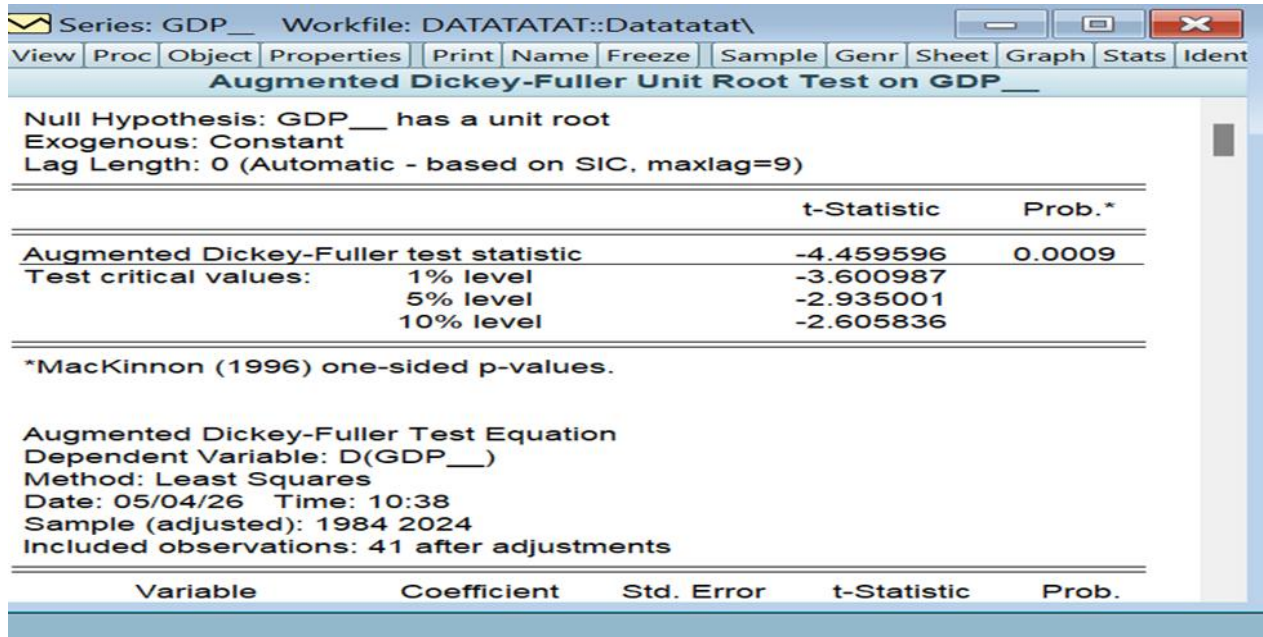
مصدر : من اعداد الطالبة باستخدام برمجية EViews 12

الملحق رقم 02: نتائج الاستقرارية لمعدل النمو الاقتصادي حسب Philips-Perron

Series: GDP__ Workfile: DATATATAT::Datatatat\		
View Proc Object Properties Print Name Freeze Sample Genr Sheet Graph Stats Ident		
Phillips-Perron Unit Root Test on GDP__		
Null Hypothesis: GDP__ has a unit root		
Exogenous: Constant		
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.477419	0.0009
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Residual variance (no correction)		4.818765
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		4.935452
Phillips-Perron Test Equation		
Dependent Variable: D(GDP__)		
Method: Least Squares		

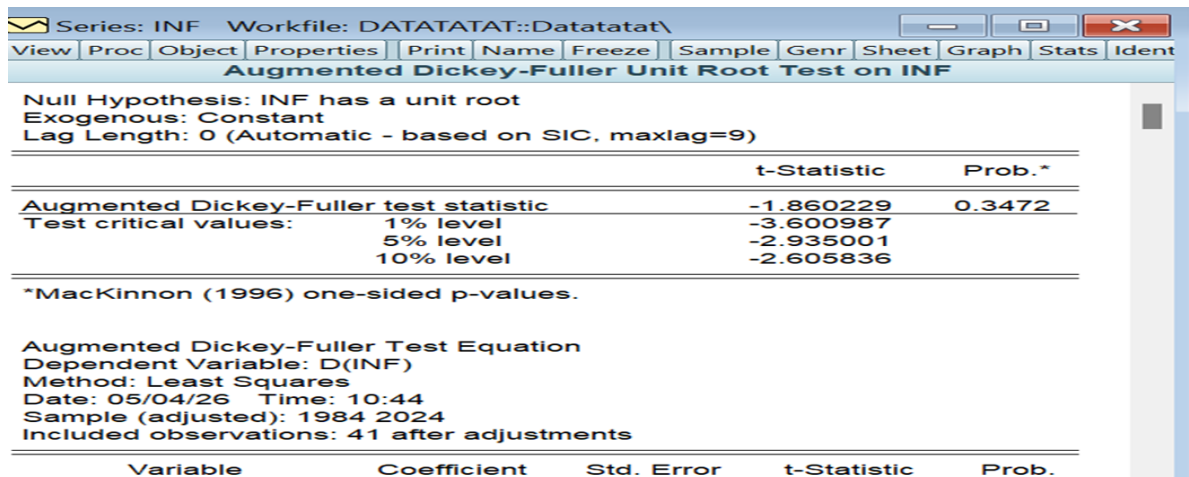
مصدر : من اعداد الطالبة باستخدام برمجية EViews 12

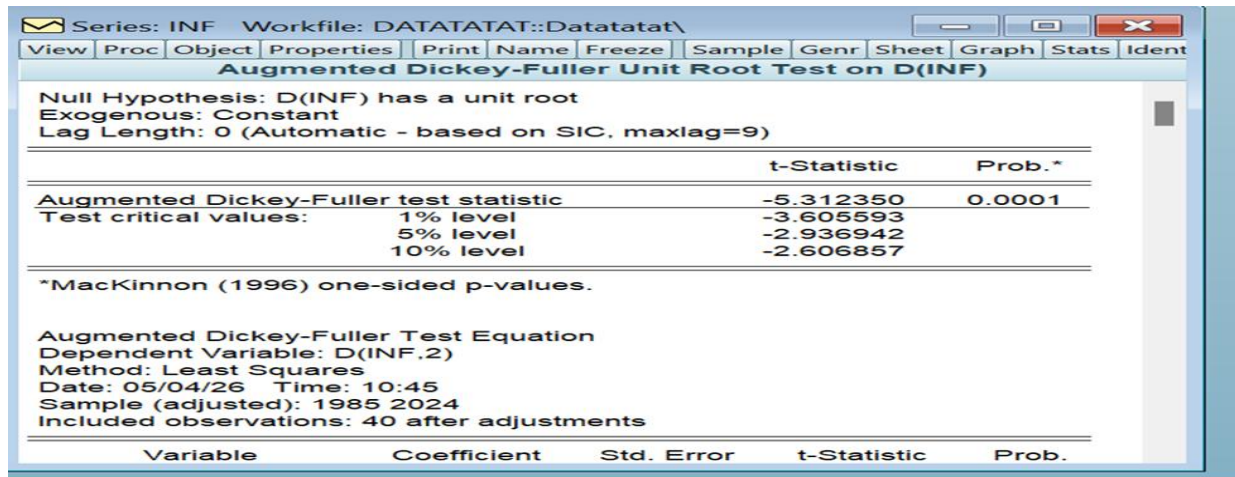
الملحق رقم 03 : نتائج الاستقرارية لمعدل النمو الاقتصادي حسب Dickey Fuller Augments



مصدر : من اعداد الطالبة باستخدام برمجية EViews 12

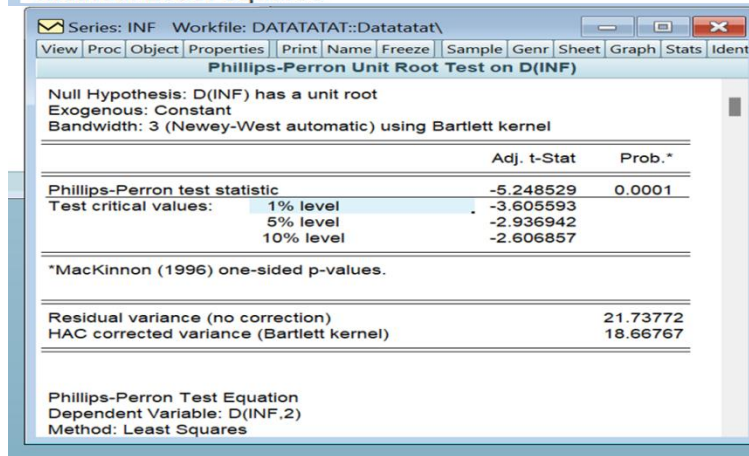
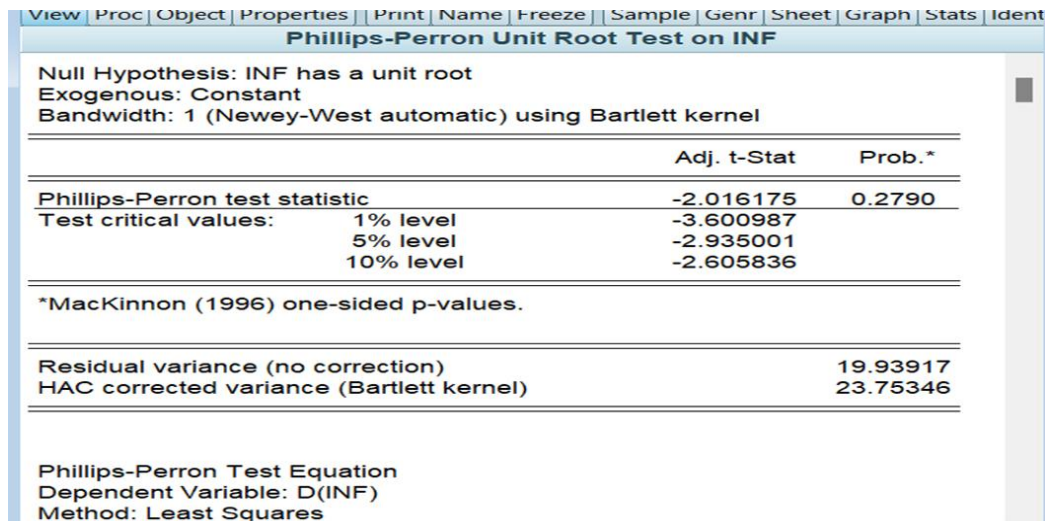
الملحق رقم 04 : نتائج الاستقرارية لمعدل التضخم حسب Dickey Fuller Augments





مصدر : من اعداد الطالبة باستخدام برمجية EViews 12

الملحق رقم 05: نتائج الاستقرارية لمعدل النمو التضخم حسب Philips-Perron



مصدر : من اعداد الطالبة باستخدام برمجية EViews 12

الملحق رقم 06: نتائج الاستقرارية للإنفاق الحكومي حسب Dickey Fuller Augments

View	Proc	Object	Properties	Print	Name	Freeze	Sample	Genr	Sheet	Graph	Stats	Ident	
Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on G													
Null Hypothesis: G has a unit root													
Exogenous: Constant													
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)													
						t-Statistic	Prob.*						
Augmented Dickey-Fuller test statistic						-5.278465	0.0001						
Test critical values:						1% level	-3.600987						
						5% level	-2.935001						
						10% level	-2.605836						
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.													
Augmented Dickey-Fuller Test Equation													
Dependent Variable: D(G)													
Method: Least Squares													
Date: 05/04/26 Time: 10:53													
Sample (adjusted): 1984 2024													
Included observations: 41 after adjustments													
Variable			Coefficient			Std. Error			t-Statistic			Prob.	

الملحق رقم 07: نتائج الاستقرارية للإنفاق الحكومي حسب Philips-Perron

Series: G Workfile: DATATATAT::Datatatat\

—

□

✕

View

Proc

Object

Properties

Print

Name

Freeze

Sample

Genr

Sheet

Graph

Stats

Ident

Phillips-Perron Unit Root Test on G

Null Hypothesis: G has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.277835	0.0001
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	12.37989
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	12.36419

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(G)

Method: Least Squares

مصدر : من اعداد الطالبة باستخدام برمجية EViews 12

الملحق رقم 08: نتائج الاستقرارية للصادرات حسب Dickey Fuller Augments

Series: EX Workfile: DATATATAT::Datatatat\				
View Proc Object Properties Print Name Freeze Sample Genr Sheet Graph Stats Ident				
Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on EX				
Null Hypothesis: EX has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.491909	0.0000
Test critical values:	1% level		-3.600987	
	5% level		-2.935001	
	10% level		-2.605836	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(EX)				
Method: Least Squares				
Date: 05/04/26 Time: 10:57				
Sample (adjusted): 1984 2024				
Included observations: 41 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

مصدر : من اعداد الطالبة باستخدام برمجية EViews 12

الملحق رقم 09 : نتائج الاستقرارية للصادرات حسب Philips-Perron

Series: EX Workfile: DATATATAT::Datatatat\				
View Proc Object Properties Print Name Freeze Sample Genr Sheet Graph Stats Ident				
Phillips-Perron Unit Root Test on EX				
Null Hypothesis: EX has a unit root				
Exogenous: Constant				
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-5.525561	0.0000
Test critical values:	1% level		-3.600987	
	5% level		-2.935001	
	10% level		-2.605836	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				25.79028
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				27.75715
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(EX)				
Method: Least Squares				

مصدر : من اعداد الطالبة باستخدام برمجية EViews 12

الملحق رقم 10 : نتائج الاستقرارية في ظل تغيرات الهيكلية للتضخم حسب lee strazicich test

. reg D.INF L.INF D1 D2 DT1 DT2

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	41
Model	81.8507253	5	16.3701451	F(5, 35)	=	0.71
Residual	808.192259	35	23.0912074	Prob > F	=	0.6207
				R-squared	=	0.0920
				Adj R-squared	=	-0.0378
Total	890.042984	40	22.2510746	Root MSE	=	4.8053

D.INF	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]	
INF						
L1.	-.1841616	.0990856	-1.86	0.072	-.3853161	.016993
D1	-.837861	4.202367	-0.20	0.843	-9.36912	7.693398
D2	.7212962	4.787062	0.15	0.881	-8.996957	10.43955
DT1	-.0491379	.908355	-0.05	0.957	-1.893197	1.794921
DT2	-.0496868	1.101835	-0.05	0.964	-2.28653	2.187156
_cons	1.920781	1.428828	1.34	0.187	-.9798937	4.821455

. reg D.dINF L.dINF D1 D2 DT1 DT2

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	40
Model	648.372126	5	129.674425	F(5, 34)	=	5.09
Residual	866.886141	34	25.4966512	Prob > F	=	0.0014
				R-squared	=	0.4279
				Adj R-squared	=	0.3438
Total	1515.25827	39	38.8527761	Root MSE	=	5.0494

D.dINF	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]	
dINF						
L1.	-.8626999	.1729929	-4.99	0.000	-1.214264	-.5111361
D1	-.0526857	4.399109	-0.01	0.991	-8.992751	8.887379
D2	.6882733	5.03562	0.14	0.892	-9.545338	10.92188
DT1	.0449232	.9568416	0.05	0.963	-1.899613	1.989459
DT2	-.2463534	1.159209	-0.21	0.833	-2.60215	2.109443
_cons	-.1226518	1.030841	-0.12	0.906	-2.217572	1.972269

مصدر : من اعداد الطالبة باستخدام stata 17

الملحق رقم 11: نتائج الاستقرارية في ظل تغيرات الهيكلية لمعدل النمو الاقتصادي حسب zivot andrawz test

```
. zandrews GDP, break(intercept)
Zivot-Andrews unit root test for GDP
Allowing for break in intercept
Lag selection via TTest: lags of D.GDP included = 0
Minimum t-statistic -5.568 at 1995 (obs 13)
Critical values: 1%: -5.34 5%: -4.80 10%: -4.58

. zandrews GDP, break(trend)
Zivot-Andrews unit root test for GDP
Allowing for break in trend
Lag selection via TTest: lags of D.GDP included = 0
Minimum t-statistic -4.854 at 2004 (obs 22)
Critical values: 1%: -4.93 5%: -4.42 10%: -4.11

.

. zandrews GDP, break (both)
Zivot-Andrews unit root test for GDP
Allowing for break in both intercept and trend
Lag selection via TTest: lags of D.GDP included = 0
Minimum t-statistic -5.863 at 1995 (obs 13)
Critical values: 1%: -5.57 5%: -5.08 10%: -4.82

.
```

مصدر : من اعداد الطالبة باستخدام برمجية stata 17

الملحق رقم 12: نتائج الاستقرارية في ظل تغيرات الهيكلية للانفاق الحكومي حسب zivot andrawz test

```
.
. zandrews g , break(intercept)

Zivot-Andrews unit root test for g

Allowing for break in intercept

Lag selection via TTest: lags of D.g included = 0

Minimum t-statistic -6.637 at 1991 (obs 9)

Critical values: 1%: -5.34 5%: -4.80 10%: -4.58
```

```
.
. zandrews g , break(trend)

Zivot-Andrews unit root test for g

Allowing for break in trend

Lag selection via TTest: lags of D.g included = 0

Minimum t-statistic -5.882 at 2011 (obs 29)

Critical values: 1%: -4.93 5%: -4.42 10%: -4.11
```

```
.
. zandrews g , break (both)

Zivot-Andrews unit root test for g

Allowing for break in both intercept and trend

Lag selection via TTest: lags of D.g included = 0

Minimum t-statistic -6.664 at 1990 (obs 8)

Critical values: 1%: -5.57 5%: -5.08 10%: -4.82
```

مصدر : من اعداد الطالبة باستخدام برمجية stata 17

View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
------	------	--------	-------	------	--------	----------	----------	-------	--------

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (3 lags, automatic): INF EX G

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 192

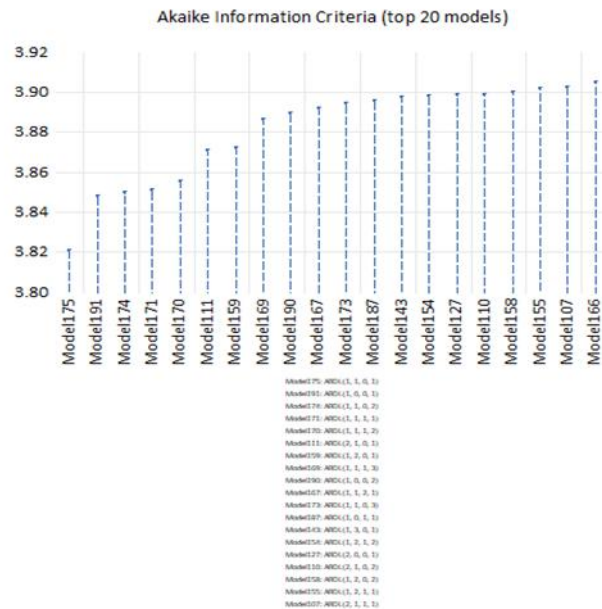
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 1)

Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP__(-1)	0.169690	0.108809	1.559516	0.1281
INF	-0.036387	0.055599	-0.654445	0.5172
INF(-1)	-0.089094	0.052676	-1.691348	0.0999
EX	0.304750	0.046535	6.548815	0.0000
G	0.158203	0.068122	2.322342	0.0263
G(-1)	0.216535	0.066569	3.252811	0.0026
C	1.770934	0.532754	3.324109	0.0021
R-squared	0.675383	Mean dependent var	2.546341	
Adjusted R-squared	0.618098	S.D. dependent var	2.367393	
S.E. of regression	1.463007	Akaike info criterion	3.753117	
Sum squared resid	72.77323	Schwarz criterion	4.045678	
Log likelihood	-69.93889	Hannan-Quinn criter.	3.859651	
F-statistic	11.78981	Durbin-Watson stat	2.329087	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم 13: يمثل نتائج تحديد درجة التأخير المثلى للنموذج حسب معيار Akaike information criteria



قائمة الملاحق

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
175	-67.500551	3.820541	4.119129	3.927672	0.594458	ARDL(1, 1, 0, 1)
191	-69.031302	3.847759	4.103692	3.939585	0.574632	ARDL(1, 0, 0, 1)
174	-67.066653	3.849572	4.190815	3.972007	0.590588	ARDL(1, 1, 0, 2)
171	-67.094185	3.850984	4.192227	3.973419	0.590009	ARDL(1, 1, 1, 1)
170	-66.184299	3.855605	4.239504	3.993345	0.595657	ARDL(1, 1, 1, 2)
111	-67.483299	3.870938	4.212182	3.993374	0.581746	ARDL(2, 1, 0, 1)
159	-67.500385	3.871815	4.213058	3.994250	0.581379	ARDL(1, 2, 0, 1)
169	-65.783443	3.886330	4.312885	4.039374	0.590225	ARDL(1, 1, 1, 3)
190	-68.846542	3.889566	4.188154	3.996697	0.565476	ARDL(1, 0, 0, 2)
167	-66.896771	3.892142	4.276041	4.029882	0.580610	ARDL(1, 1, 2, 1)
173	-66.942138	3.894469	4.278367	4.032208	0.579633	ARDL(1, 1, 0, 3)
187	-68.965497	3.895667	4.194254	4.002797	0.562818	ARDL(1, 0, 1, 1)
143	-67.003710	3.897626	4.281525	4.035366	0.578304	ARDL(1, 3, 0, 1)
154	-66.008297	3.897861	4.324416	4.050905	0.585472	ARDL(1, 2, 1, 2)
127	-69.026982	3.898820	4.197408	4.005950	0.561437	ARDL(2, 0, 0, 1)
110	-67.029504	3.898949	4.282848	4.036689	0.577746	ARDL(2, 1, 0, 2)
158	-67.042662	3.899624	4.283523	4.037363	0.577461	ARDL(1, 2, 0, 2)
155	-67.079691	3.901523	4.285421	4.039262	0.576658	ARDL(1, 2, 1, 1)
107	-67.092976	3.902204	4.286103	4.039944	0.576369	ARDL(2, 1, 1, 1)
166	-66.139105	3.904570	4.331124	4.057614	0.582682	ARDL(1, 1, 2, 2)
106	-66.178957	3.906613	4.333167	4.059657	0.581829	ARDL(2, 1, 1, 2)
163	-66.370611	3.916442	4.342996	4.069486	0.577698	ARDL(1, 1, 3, 1)
153	-65.412691	3.918600	4.387809	4.086948	0.583583	ARDL(1, 2, 1, 3)
138	-65.414009	3.918667	4.387877	4.087016	0.583555	ARDL(1, 3, 1, 2)
47	-67.470491	3.921564	4.305462	4.059303	0.568088	ARDL(3, 1, 0, 1)

مصدر : من اعداد الطالبة باستخدام برمجية Eviews 12

الملحق رقم 14: يمثل نتائج التقدير نموذج ARDL

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(GDP__)
 Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 1)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 05/10/26 Time: 07:39
 Sample: 1983 2024
 Included observations: 41

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.770934	0.532754	3.324109	0.0021
GDP__(-1)*	-0.830310	0.108809	-7.630877	0.0000
INF(-1)	-0.125480	0.033422	-3.754471	0.0007
EX**	0.304750	0.046535	6.548815	0.0000
G(-1)	0.374739	0.087341	4.290529	0.0001
D(INF)	-0.036387	0.055599	-0.654445	0.5172
D(G)	0.158203	0.068122	2.322342	0.0263

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-0.151125	0.036922	-4.093056	0.0002
EX	0.367031	0.071678	5.120543	0.0000
G	0.451324	0.110767	4.074533	0.0003
C	2.132858	0.505794	4.216853	0.0002
EC = GDP__ - (-0.1511*INF + 0.3670*EX + 0.4513*G + 2.1329)				

مصدر : من اعداد الطالبة باستخدام برمجية EViwes12

الملحق رقم 15: يمثل نتائج اختبار التشخيص

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	19.84156	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Finite Sample: n=45				
Actual Sample Size	41	10%	2.56	3.428
		5%	3.078	4.022
		1%	4.27	5.412
Finite Sample: n=40				
		10%	2.592	3.454
		5%	3.1	4.088
		1%	4.31	5.544

مصدر : من اعداد الطالبة باستخدام برمجية Eviews 12

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.112760	Prob. F(2,32)	0.3410
Obs*R-squared	2.666031	Prob. Chi-Square(2)	0.2637

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.367157	Prob. F(6,34)	0.2558
Obs*R-squared	7.969128	Prob. Chi-Square(6)	0.2404
Scaled explained SS	4.945661	Prob. Chi-Square(6)	0.5508

Test Equation:

المصدر : من اعداد الطالبة باستخدام برمجية Eivews 12

